الجـــمـهـوريـــــــة الـجـــــــزائـــــرية الـديـــــمقـراطية الشـعبية
وزارة التعـــــــليم العـــــــالي والبـــــحث العـــلمي
جـــــــــامـــعة عـــبد الحمـــــــيد ابـــن باديـــس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد و تسيير مؤسسات

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة من طرف الطلبة

- شهبة حياة
- قادم ميلود

تحت اشراف:

الاستاذة بلهادف رحمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	جامعة
رئيسا	تمارخديجة	استاذ محاضرة ب	جامعة مستغانم
مشرفا	بلهادف رحمة	استاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم
مناقشا	برجي شهرزاد	استاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

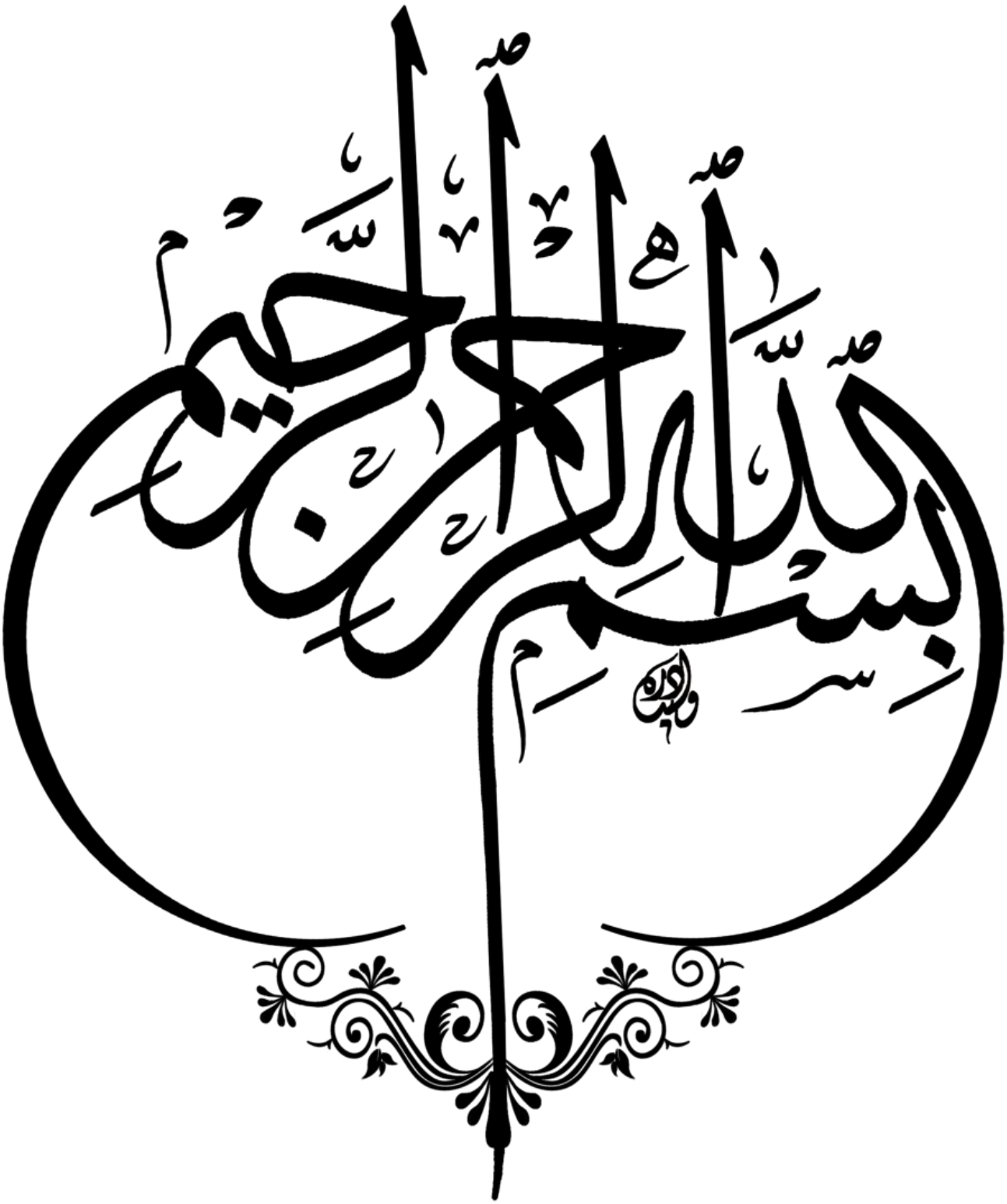
بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا البحث الذي عسى أن يمثل فائدة لغيرنا ولا يسعني أن أشكره على توفيقه لي وأن أذكر أهل الفضل علي بعد الله، ثم والداي على كل مجهوداتهم منذ ولادتي إلى هذه اللحظات، أنتم كل شيء أحبكم في الله أشد الحب.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرفة بالهادف رحمة لما قدمته لي من وقت وجهد وتوجيه حتى يرى هذا العمل النور.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذا العمل، وأخص الذكر:" خيثري عبد الوهاب" ،" مخطار منصورية" .

كما لا يفوتني أتقدم بتشكراتي وعرفاني إلى عمال مكتبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

الإهداء

الى اول من تلفظ لساني باسمها فنبض قلبي الى التي اعطتني الامل الذي اعيش له الى التي وهبت حياتها لي و امرت ان تكمل رسالتها في الحياة فأنارت لنا السبيل و كانت لنا المثل الاعلى الى التي لو اهديتها حياتي لن تكفي في حقها امي ثم امي الحبيبة حفظها الله لنا.

الى الذي لا مثيل له الذي سيعيش في اعماقي و كان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم الى من علمني مبادئ الحياة و رباني على الصدق و الاخلاص ابي العزيز حفظه الله لنا.

الى بلسم روحي و حياتي، الى من هم انس عمري و مخزن ذكرياتي و مصدر سعادتي و سندي اخوتي "محمد" ، "عبد الهادي" ، " اشرف سيف الدين".

الى اختي و رفيقة دربي " مخطار منصورية "

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
مقدمةعامة	**02**
الفصل الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**09**
المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**09**
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**11**
المطلب الثالث: خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**13**
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالها، أهميتها و أهدافه	**15**
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**15**
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**16**
المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**17**
المبحث الثالث: آلية إنشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عرض بعض تجارب دولية	**19**
المطلب الأول: آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**19**
المطلب الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**21**
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**23**
خلاصة الفصل	**27**
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية	
تمهيد	**29**
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية، أهدافها و مؤشراتها	**30**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	**30**

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	33
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية	35
المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	40
المطلب الأول: النظرية التقليدية للتنمية الاقتصادية	40
المطلب الثاني: المساهمات الحديثة في نظرية الاقتصادية	41
المطلب الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية و مؤشرات قياسها	43
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية البيئية والاقتصادية	43
المطلب الأول: تعريف التنمية البيئية و الاقتصادية	43
المطلب الثاني: أهداف التنمية البيئية	44
المطلب الثالث: خصائص التنمية البيئة و الاقتصادية	46
خلاصة الفصل	48
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية	
تمهيد	50
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	51
المطلب الأول: نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	51
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	53
المطلب الثالث: آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	54
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر	60
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية	60
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة	61
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل	63
المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة و المقترحة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل الاقتصاد الوطني	64
المطلب الأول: أهم العراقيل و الصعوبات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	64

المطلب الثاني: دور السياسات و البرامج الحكومية في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**66**
المطلب الثالث: إجراءات تحسين المحيط العام للنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**67**
خلاصة الفصل	**69**
خاتمة عامة	**71**
المراجع	**75**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	تطور مفهوم التنمية و ادوات قياسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	31
02 -02	معدل الوفيات و معدل الحياة في مختلف مناطق العالم	38
03 -02	نصيب الفرد من السعرات الحرارية بالنسبة للمتطلبات الضرورية	38
01 -03	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2018)	53
02 -03	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط (2015 - 2018)	54
03 -03	تطور الميزان التجاري في الجزائر 2015-2018	60
04 -03	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاعين العام و الخاص في القيمة المضافة بين 2015-2017	62
05 -03	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاعين العام والخاص في التشغيل 2015-2018	63

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-03	تطور التجارة الخارجية من 2015-2018	61
02-03	تطور القيمة المضافة 2015- 2017	62

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الرقم	العنوان كامل	المختصر
01	Petites et Moyennes Enterprises المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	PME
02	Caisse National d'assurance Chomage الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	CNAC
03	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	ANSEJ
04	Agence Nationale de Gestion du Microcrédit الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	ANGEM
05	L'Agence Nationale de Développement de l'Investissement الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI
06	Agence pour la Promotion de Soutien et le Suivi des Investissements وكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار	APSI
07	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Fonds De Garantie Des Crédits Aux Petites et Moyennes Entreprises	FGAR
08	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة Agence Nationale De Développement de la Petites et Moyennes Entreprises	AND PME
09	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية Organisation de Coopération et De Développement économique	ACDE
10	صندوق ضمان قروض الاستثمار Caisse De Garantie Des Crédié D'investissement Petites et Moyennes Entreprises	CGCI PME

مقدمة عامة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية و تعد رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، أو غيرها من الجوانب المكونة للنظام الاقتصادي الجديد، لما تتميز به من خصائص تجعلها قادرة على التأقلم السريع مع معظم التحولات و التغيرات التي يعيشها النشاط الاقتصادي العالمي، فهي تؤثر بشكل كبير على حركية و نمو الاقتصاد سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة ، لكونها منبع لخلق المشاريع التنموية الجديدة و الاختراعات المصاحبة للتطور التكنولوجي العالمي ، في ظل ما يعرف بالاقتصاد الرقمي أين تجد هذه المؤسسات فرصة لخلق و إبداع أفكار جديدة تتأقلم مع هذه الأوضاع .

رغم تنامي اهتمام الدول بهذا القطاع و العمل على دعمه إلا انه يلاقي العديد من الصعوبات و المعوقات التي تؤدي إلى إضعافه، أو حتى في بعض الأحيان القضاء عليه، فلعولمة الاقتصادية بكل نالها من آثار ايجابية إلا أنها تشكل عقبات في وجه هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لا تملك القدرة على التحدي و فرض وجودها في ظل تدويل نشاطها و كل ما يفرضه ذلك من رهانات عديدة كتحديات الاقتصاد الرقمي و تحديات المنافسة وما الى ذلك من عقبات تقف خاصة في وجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في الأقاليم النامية ، مثل حالة القطاع في الجزائر.

إن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، و ذلك بضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الاقتصاد، و في هذا الإطار نرى من المناسب وضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قلب هذا المشروع الاقتصادي ،الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما هو موجود في العالم في ظل اقتصاد لسوق مظلة العولمة .

و تعتبر الجزائر من الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، و هذا بتبنيها مع بداية الثمانينات لبرامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي حيث تمثلت هذه العملية في تفكيك هياكل القطاع العام، الوحدات الضخمة التابعة للدولة الى مؤسسات صغيرة و متوسطة، كما أصدرت الدولة بعض التشريعات من اجل تطوير و ترقية هذا القطاع، و عملت على توفير كافة التسهيلات، من خلال إنشائها لمختلف الهيئات و المؤسسات التي من شانها عامة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص .

و بالرغم من الأهمية التي أولتها الجزائر لهذا القطاع الا انه مازال قطاعا هشا ، يواجه العديد من الصعاب و العراقيل، جعلته غير قادر على الأهداف المنتظرة منه مما جعلها تتوجه نحو ترقية و تحسين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا لتنميتها و تطويرها و جعلها قادرة على المنافسة.

و نظرا للأهمية التي تحتلها هذه المؤسسات سنستهل بحثنا هذا بطرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وما أهم خصائصها ؟

- ماهي التنمية الاقتصادية وما أهم محدداتها ؟

- ماهي العراقيل التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

- كيف ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

الفرضيات:

- إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتلاءم مع ظروف الدول النامية باعتبارها تستعمل ادوات بسيطة .

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دور المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية .

- تكتسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية استراتيجية في الاقتصاد الجزائري .

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال :

- يحظى موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام كبير من طرف المفكرين و واضعي السياسات الاقتصادية .

- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة و النامية، و في جميع المجالات و على جميع الاصعدة المحلية و الدولية .

- لكون التنمية الاقتصادية اصبحت من المرتكزات الاساسية لعملية تحقيق و ارساء التنمية المستدامة و الشاملة .

- الاهتمام الكبير الذي اولته الجزائر لهذه المؤسسات و الاصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه و على جميع الاصعدة .

أهداف الدراسة:

- توضيح بعض الإشكالات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، منها إشكالية التعريف و معايير التصنيف .

- التعرف على الخصائص و المزايا التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتخفيف من البطالة .

- الاطلاع على الجهود المبذولة و لهيئات الداعمة لتأهيل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

- معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

منهج البحث:

من أجل دراسة الإشكالية ولمحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة ونظرا لطبيعة الموضوع، فإن البحث يركز على المنهج الوصفي و التحليلي لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة:

حدود مكانية : الجزائر.

حدود زمانية: تتمثل في امتداد الدراسة من 2015 الى 2018 نظرا لتميز هذه الفترة بإبراز الدور الذي لعبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

-معرفة كل ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من معلومات فنية و تقنية.
-معرفة واقع و خبايا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .
-ميول شخصي لدراسة و تحليل هذا الموضوع .

دراسات سابقة:

حظي موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام واسع لدى الأكاديميين، نذكر منها ما يلي :

الدراسة الاولى : حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، "دراسة حالة الجزائر "، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008.

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المفهوم، الخصائص، عوامل النجاح و الفشل، ثم انتقل الى عرض تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تطرق الى تجارب الدول الرائدة بالإضافة الى تجارب الدول العربية، كما تناولت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري، دور و مكانتة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و استراتيجية الجزائر لتطوير و تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الدراسة الثانية : عثمان لخلف، وقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها "دراسة حالة الجزائر"اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2003-2004 .

قامت الدراسة على محاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كذلك تحديد اسباب الاهتمام بها في اقتصاديات الدول، و الدور الذي تلعبه في تنميتها، كما تناولت اثر التحولات الاقتصادية العالمية على المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات، بدراسة قدرتها التنافسية في ظل العولمة و ما تتركه من آثار واضحة على تطورها و بقائه، و البحث في مختلف السياسات التي انتجتها مجموعة من التنظيمات و التجمعات الاقتصادية،

و تجارب بعض الدول في اساليب تطويرها و ترقيتها، كما تناولت الدراسة واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال التركيز على دراسة مدى تأثير الاطار التشريعي و المؤسساتي على تنظيم و تأطير هذه المؤسسات و دراسة مختلف السبل و الاجراءات المعتمدة للنهوض بهذا القطاع، مع التركيز على دور الشراكة الاجنبية في هذا المجال من خلال البرامج التي خصت بها .

الدراسة الاولى : شيبان آسيا، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية " دراسة حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009 .

قامت هذه الدراسة على تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية، و اهم الاساليب التنموية في دول العالم لتشجيع نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بتقديم استراتيجية الجزائر لتطوير القطاع، و بيان اهم الاجهزة المتدخلة في ذلك و بعدها تحليل الاثار التنموية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ثم قامت بدراسة واقع قطاع الصناعة التقليدية كنموذج للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال وضع تشخيص عام للقطاع و بيان استراتيجية الجزائر لتطويره وصولا الى ابراز الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية، و اخيرا قامت بدراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقطاع الصناعة التقليدية، و حاولت تحديد مجال عملها و منافعها، و توضيح خصوصية نشاطها الاقتصادي .

الدراسة الثانية : غبولي احمد ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011 .

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة، الى اشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تحديد المعايير المستخدمة لهذه المؤسسات، و استعراض تعاريف بعض الدول و الهيئات الدولية، ثم التطرق الى خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اشكالها و اسباب نجاحها و فشلها، ثم قام بتحديد الاهمية الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات و المشاكل و التحديات التي تواجهها، ثم التطرق الى التطور التاريخي و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم التطرق الى نختلف هياكل الدعم المسخرة من طرف الدولة لصالح هذه المؤسسات، ثم التطرق الى الاطار النظري للتأهيل و خلفياته في الجزائر، من خلال التطرق الى مفهوم التأهيل و استراتيجيته الملائمة، ثم قام بعرض برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و المتمثلة في برامج تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر، الدعم الاورو متوسطي الموجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

واخيرا قام بتحليل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك من خلال تنفيذ هذه البرامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

<u>هيكل البحث:</u>

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، فصلين نظرين و فصل تطبيقي .

الفصل الاول : تناولنا في هذا الفصل مفاهيم اساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قد قسم بدوره الى ثلاثة مباحث، المبحث الاول خصص لماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معايير تحديد تعريفها و خصائصها، اما المبحث الثاني فقد خصص الى اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اهميتها و اهدافها ، و اخيرا المبحث الثالث تناول آلية انشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع عرض تجارب بعض الدول .

الفصل الثاني : تناول هذا الفصل مدخل للتنمية الاقتصادية، و هو ايضا يتجزأ الى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الاول مفهوم التنمية الاقتصادية اهدافها و مؤشراتها، اما المبحث الثاني فخصص لنظريات التنمية الاقتصادية يشمل النظرية التقليدية للتنمية الاقتصادية و المساهمة الحديثة في النظرية و كذا سياسات التنمية و مؤشرات قياسها، اما المبحث الثالث تناول المفهوم البيئي للتنمية الاقتصادية الاهداف و الخصائص.

الفصل الثالث : تناول هذا الفصل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و علاقته بالتنمية الاقتصادية، وقسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الاول خصص لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من حيث نشأتها و تطورها و آليات دعمها في الجزائر و عوامل نجاح و انتشارها، اما المبحث الثاني فتضمن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال مساهمتها في التجارة الخارجية و القيمة المضافة و التشغيل، اما المبحث الثالث اهتم بدوره استخلاص الاجراءات المقترحة و المتخذة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل الاقتصاد الوطني من خلال ذكر الصعوبات و العراقيل التي تواجه تطور القطاع و كذا دور السياسات و البرامج الحكومية في الدعم و التطوير و خيرا استنتاج التوصيات المقترحة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الاول

مدخل الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، كما تمثل إحدى الدعائم الأساسية لأي دولة في العالم لما لها من أهمية بالغة كدورها في التوظيف والتجديد والتوصل إلى طرق مبتكرة في الإنتاج و التسويق فهذه المؤسسات تميل بحكم طبيعتها إلى الابتكار الذي يعتبر عاملا مهما من عوامل الإنتاج شانه شان رأس المال واليد العاملة والربح، وتلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما و أساسيا في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في مختلف الدول المتقدمة و النامية و يبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له والمصدر التقليدي لنموه وتطويره مما جعلها محط أنظار العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة، إلا إن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد مفهوم و دور جامع لهذا النوع من المؤسسات فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات حسب المعايير و المحددات التي يراها مناسبة في تحديد هذا التعريف و لان طبيعة الموضوع تفرض علينا وضع تعريف ملم بهذه المؤسسات من كل الجوانب يعكس مكانتها و أهميتها في المحيط الاقتصادي لذلك سوف ندرس هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أشكالها، أهميتها و أهدافها.

المبحث الثالث: آلية إنشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع عرض تجارب دولية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن من الواجب على كل باحث قبل البدء في دراسة و تحليل موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكي يتسم بحثه بالدقة تحديد تعريف شامل و واضح لهذه المؤسسات يكون هذا التعريف مظهرا للحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة ويحظى بالإجماع والقبول من طرف جميع أو أغلبية الباحثين في هذا الميدان، ناهيك عن كونه مبرزا لمدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في وضع برامج تنموية اقتصاديا واجتماعيا و هذا ما يتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال إبراز مختلف التعاريف المتعلقة بها وفي الأخير نترق إلى تحديد أهم خصائصها .

المطلب الأول : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من اجل تعريف المؤسسات الصغيرة لابد من التعرض لأهم المعايير المعتمدة في ذلك ،و يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر معيار عدد العمال، المبيعات، رأس المال، مستوى التنظيم، درجة الانتشار، كمية أو قيمة الإنتاج ، حجم المبيعات، مستوى الجودة الخ، و قد يستخدم أي من هذه المعايير كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت .

وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها و يمكن تصنيفها إلى :

- المعايير الكمية.
- المعايير النوعية.

1- المعايير الكمية.

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية و مجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.

و يتم فيما يلي تناول بعض المعايير:

1- 1معيار عدد العمال:

وهو من المؤشرات التي تتميز بالسهولة الثبات النسبي ،لكن على الرغم من هذه السهولة إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية و التكنولوجية كما أن هناك عوامل أخرى يجب توخي الحذر في استعمالها هذا المعيار تتمثل في عدم التصريح بالعمال و كذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عما في مؤسسات أخرى[1].

1- 2 معيار رأس المال المستثمر:

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية، بحيث إذا كان رأس المال المستثمر كبيرا تعد المؤسسة كبيرة إما إذا كان صغيرا نسبيا تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادية لكل دولة .

[1] احمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية و التوزيع ،2011، ص 14.

في إطار تناول المعايير الكمية تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار رأس العمالة و رأس المال المستثمر معا.

1- 3 معيار العمالة و رأس المال :

يعتبر معيار مزدوج ،يعتمد في تحديد هذه المشروعات الصناعية و التجارية المختلفة و ذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة و رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال، بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأس مالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة[1].

2- المعايير النوعية :

من خلال تطرقنا للمعايير الكمية لوحظ أنها تتضمن من عدد الجوانب السلبية ،و بالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها من المؤسسات الأخرى و ذلك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى و هي المعايير النوعية التي تتمثل في:

- الملكية .
- المسؤولية.
- الاستقلالية .
- حصة المؤسسة من السوق.

2- 1 معيار الملكية :

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث أن غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير أو المنظم و صاحب اتخاذ القرار الوحيد .

2- 2 معيار المسؤولية :

حسب هذا المعيار فان صاحب المؤسسة باعتباره مالكها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات و تنظيم العمل داخل المؤسسة و تحديد نموذج التمويل و التسويق، وبالتالي فان المسؤولية القانونية و الإدارية تقع على عاتقه وحده.

2- 3 معيار حصة المؤسسة من السوق :

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه و تنشط في مناطق و مجالات محدودة فتعتبر صغيرة و متوسطة .

لكن هذا المؤشر ،أي السوق له حالات عدة فقط يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط من

[2] **المرجع نفسه**، ص 16.

مجموع الإنتاج–سلع متشابهة غير متجانسة و أخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق[1].

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد أدى اختلاف درجة النمو الاقتصادي كما ذكر سالفا من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفا خاصا بها إما معتمدة على الجانب القانوني أو الإداري كما توجد كذلك تعاريف مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية مثل الاتحاد الأوربي أو اتحاد شعوب جنوب شرق أسيا ، ويتم التطرق إلى جملة من هذه التعاريف لنلخص في الأخير إلى تعريف الجزائر لهذه المؤسسات .

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات , فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها ذات ملكية و إدارة مستقلة و لا تؤثر على نشاطها مؤسسة كبرى .

المؤسسة الصغيرة:

يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين6 و50 شخصا، و يكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط و من المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

المؤسسة المتوسطة:

و تعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و250عامل و يكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع[2].

2- اليابان :

على 1963اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام مليون ين ياباني و لا يتجاوز 100معيار رأس المال واليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر عامل300عدد عمالها [3]

3- الاتحاد الأوربي:

و قد عرف الاتحاد الأوربي و ميز بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة كالتالي :

المؤسسة المتوسطة:

- تشغل اقل من 250 شخص.
- أو يكون رقم أعماله السنوي لا يتجاوز 8مليون أورو .
- أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 28مليون أورو.

المؤسسة الصغيرة:

- توظف اقل من 50شخص.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 17.

[2] تقرير هيئة الأمم المتحدة الخاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ص 8.

[3] عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر2003، ص 88.

- رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 8مليون أورو.
- إجمالي الميزانية السنوية لا يتجاوز 10مليون أورو[1].

4- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هي ذلك المشروع الذي يستخدم عدد قليل من العاملين و يدار من قبل المالكين و يخدم السوق المحلية، كما يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنها مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير و متوسط ،و توظف رؤوس أموال صغيرة و توظف عدد محدود من الأيدي العاملة حيث يتلخص التعريف المستخدم في الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال و رقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها[2].

4- 1 المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين50 و205 و يكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين100و500 مليون دينار[3].

4- **2 المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين10 و 49 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار[4].

و في الأخير قمنا باستنباط تعريف خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو كالتالي:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1الى 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليار دينار.

[1] احمد رحموني، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[2] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المادة 4.

[3] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المادة 5.

[4] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المادة 6.

المطلب الثالث: خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخصائص مختلفة نذكر منها ما يلي:

1- الإدارة و التسيير:

يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي و استمالها لأساليب الإدارة و التسيير الغير معقدة و لا توجد بها اللوائح المقيدة و المعطلة لسير اعمل ،و هذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي إذا تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكها ، وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط و الرقابة و بين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ[1]

2- سهولة التأسيس:

يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال لإنشائها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب و تفعيل المدخرات لتحقيق منفعة و فائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي و كذلك سهولة الإجراءات الإدارية ، و انخفاض تكاليف التأسيس .

3- قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة التكاليف الأزمة لتدريب العاملين و ذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل و عدم استعمالها لتقنيات العالية و المتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

4- أنماط الملكية:

يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها و التي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في لبيئة المحلية و تنميتها.

5- التجديد و الإبداع:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار و الاختراعات الجديدة و الذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم و معظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة لتي تعود عليهم بالأرباح .

6- تلبية طلبات المستهلكين:

إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات و توزيعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج سلع و الخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك الكبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلى صناعة منتجات أخرى ،إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصة لإشباع حاجاتهم و رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم و آرائهم و ترجمة أفكارهم و خبراتهم و تطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات للأفراد و تحقيق الإشباع النفسي .

7- الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:

---

[1] بن موسى البشير، **استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كآلية لدعم التنمية المستدامة على مستوى التشغيل و البيئة**، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-2013/05/06،ص 16.

نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية ،آما إذا رغب فاستقطاب أو اقتراض الأموال من مصادر خارجية فانه يقتصر على الأقارب و الأصدقاء ، و هذا يعني إن الاتجاه إلى الاقتراض من المصاريف و البنوك يكون جد ناذر و صعبا ، وذلك بسبب:

- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الملفات البنكية الأزمة ..
- عدم توفر الضمانات البنكية اللازمة للحصول على القروض.

8- **إمكانيات محدودة للتوسع و انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة:**

تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص و انخفاض الطاقة الإنتاجية و القدرات التنظيمية و التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو ما يلقى بأعباء كبيرة على الجهات المسؤولية عن دعم و تنمية هذه المؤسسات، كما إن هذه المسؤوليات تتعاظم باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم و التطور التكنولوجي، كما نجد إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة و الموارد البشرية المؤهلة وهذا لكون إن بعض الصناعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة فهي تعتمد على التكنولوجيات المحلية ولا تحتاج غالى استيراد التكنولوجيا العالية مثل: صناعة النسيج و تفصيل الملابس[1] .

9- **إحداث التوازن بين المناطق :**

تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إحداث نوع من التوازن و العدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية و الخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدراتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم و قلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم و استقرار السكان عليها.

[1] بن موسى البشير، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالها أهميتها و أهدافها ،

تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالا عديدة، لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم هذه الأشكال، وإبراز اهمية و اهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي[1] :

- التصنيف حسب طبيعة التوجه.
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات.

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه :

يمكن تصنيف المؤسسات الغيرة و المتوسطة حسب توجهها إلى :

- مؤسسات عائلية .
- مؤسسات تقليدية.
- مؤسسات تقليدية مؤسسات متطورة شبه متطورة.

1- 1 المؤسسات العائلية:

و هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل و تكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة و يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة و تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة و في البلدان المتطورة تقوم بإنتاج السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة .

1- 2 المؤسسات التقليدية :

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة و تنتج منتجات تقليدية و لكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة و مستقلة عن النزل و تعتمد على وسائل بسيطة .

وما يلاحظ على النوعين السابقين إنهما يعتمدان كثيرا على كثافة اكبر لعنصر العمل و استخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة و كذلك تتم عملية التسويق ببساطة .

1- 3 المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة :

يتميز هذا القطاع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات و تكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية .

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات :

يميز هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية و هي :

- مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية.
- مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات.
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

[1] احمد رحموني، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

2- 1 مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :

و تقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

- -المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية .
- منتجات الجلود .
- -الورق و منتجات الخشب و مشتقاته.

و يرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة و كذلك سهولة التسويق.

2- 2 مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات :

و هو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في:

- قطاع النقل.
- الصناعة الميكانيكية و الكهرومائية .
- الصناعة الكيميائية و البلاستيكية .
- صناعة مواد البناء .

و يرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها الخاصة في مواد البناء .

2- 3 مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات و أدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذالك بكثافة رأسمال اكبر الأمر الذي ينطبق و خصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل نجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة و ذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات و تركيب قطع الغيار المستورة .

المطلب الثاني : أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يرمي انشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة إلى تحقيق عدة اهداف نذكر منها :

1- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام انشطة سلعية او خدمية موجودة من قبل ،و كذا حياء الانشطة، و التخلي عنها لأي سبب.

2- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم أشخاص آخر، و من خلال استحداث لفرص عمل، لتحقق الاستجابة السريعة للمطالبة الاجتماعية في مجال الشغل.

3- اعادة ادماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الافلاس لبعض المؤسسات العمومية ،او بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء الهيكلة او الخوصصة و هو ما يدعم امكانية تعويض بعض الانشطة المفقودة.

4- استعادة كل حلقات الانتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل تركيز طاقتها على النشاط الاصلي، و قد بينت دراسة اجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع انجاز و الاشغال الكبرى استعادة انشاء 15 مؤسسة صغيرة و متوسطة.

5- يمكن ان تشكل اداة فعالة لتوطين الانشطة في الاماكن النائية، مما يجعلها اداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و احدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.

6- يمكن ان تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تسترك في استخدام نفس المدخلات.

7- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة، و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

8- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة[1].

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد أثبتت التجارب و الدراسات الاقتصادية إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل أهم محرك للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك في و ذلك في جميع الاقتصاديات على اختلاف مستويات تطوراتها، فهذا القطاع اثبت تعاظم دوره في استراتيجيات التنمية الشاملة ، و حسب منضمة التنمية و التعاون الاقتصادية (OCDE) فان هذه المؤسسات تمثل حوالي 95% من المؤسسات،70 %عبارة عن مؤسسات عائلية، كما اغلبها مؤسسات مصغرة و صغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المؤسسات التي تشغل اقل من 19% عامل 70 %و في فرنسا تمثل 81 %، و هي تقوم بدور كبير في الاقتصاد لذلك زادت عناية مختلف الدول بتنمية و تطوير هذا القطاع .

1- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة الناتج المحلي و خلق فرص العمل:

تلعب المؤسسات المتوسطة و الصغيرة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي و خلق فرص العمل، و ذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات هذا من جهة، و لكثافة عددها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، حيث تشير الإحصائيات الى وجود أكثر من 20.8 مليون مؤسسة في الاتحاد الأوروبي سنة 2010، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل 99.8 %من العدد الإجمالي لها، و حوالي 92 % من قطاع الأعمال يتكون من المؤسسات الصغيرة التي توظف اقل من عشرة عمال ، حيث يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير 67% من فرص العمل على مستوى الاتحاد الأوروبي ، على مستوى الدول المتقدمة تساهم المؤسسات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 55 %و بنسبة مئوية تزيد عن 65% في تشغيل اليد العاملة .

2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات:

[1] هواري يرمقران، **اثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، سنة 2016/2015،ص-ص15-16 .

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نواة الصناعة التصديرية، من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعدها على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، و بالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية و توزيع الصادرات و توفير العملة الصعبة ، و من ثم تحسين وضعية الميزان التجاري. و تتأكد هذه الأهمية من خلال نسبة مساهمتها في صادرات بعض الدول المتقدمة حيث بلغت في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) نحو 26 من الصادرات الإجمالية، و تمثل 50% في تايوان 60% في الصين و كوريا الجنوبية ب 40% حيث تمثل تجربة دول شرق آسيا نموذجا يقتد به في هذا المجال .

3- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تشجيع الإبداع و الابتكار:

من اجل الصمود أمام المنافسة الشرسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المؤسسات الكبيرة و الشركات المتعددة الجنسيات، لجأت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الاهتمام بمجال بالإبداع و الابتكار ، فهي تلعب دور ريادي في هذا المجال، حيث إنها تفوقت على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات للمؤسسات الكبيرة .

و على مستوى بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، أظهرت الإحصائيات في مجال الابتكارات على مستوى الدول الأعضاء تمثل30 %، 60% منها تعود إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما على مستوى الجزائر فتساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب 15% من مجموع الإبداعات المسجلة. و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمساهمة هذه المؤسسات في الدول المتقدمة.

4- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي:

إن مسالة تكامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع المؤسسات الكبيرة أمر في غاية الأهمية ، فالتعاون بين الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل و تنظيم الاستهلاكات الوسيطة و تنوع الإنتاج الصناعي ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر في الكثير ن الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في هذا الإطار نجد شركة جنرال موتورز تتعامل مع أكثر من 300000 مورد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إما شركة رونوا فتتعامل مع اثر من 500000 مورد .

إما في اليابان فتتبع المؤسسات العملاقة نظاما يعرف باسم الشركات التابعة system satellite، حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة، إذ تقوم هذه الأخيرة بمدها بكل مستلزمات الإنتاج وفق مواصفات محددة و جداول زمنية غاية الدقة و الانضباط .

5- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي :

إن من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوري، أو العدالة في توزيع الدخل و توفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز منصب على المناطق العمرانية الكبرى و إهمال بقية المناطق الكبرى، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب هذا الدور لما لها من خصائص و مزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الوطن، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، و

تعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدول و إزالة الفوارق بينهما[1].

المبحث الثالث: آلية إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرض تجارب دولية

هناك عدة مراحل لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث الى آلية انشاء هذه المؤسسات و آلية تمويلها مع عرض بعض التجارب الدولية في هذا المجال .

المطلب الأول: آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي:

1- ترتيب الملاك أو المسيرين وفق تصرفاتهم

يوجد نوعين أساسين من الملاك أو المسيرين و هما:

- المالك أو المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.

- المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه ضعيفة، كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.

2- تكوين المالك أو المسير

إن عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأن النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التنظيم.
- عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص.
- عدم القدرة على التسيير.
- رفض دائم لاقتسام المسؤوليات.

و لتجنب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميز هذا الأخير.

يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي:

- القدرة على التنبؤ ورفع التحديات.
- القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات.
- القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة.

[1] ياسر عبد الرحمان، براشد عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة و الكبيرة في الجزائر(الواقع و التحديات)**، جامعة جيجل _ الجزائر ، العدد 3 جوان 2018 ص 214 _223 .

تنظيم جد مدروس للعمل وقبول المناقشة .

3- الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة

تعتبر الفكرة هي الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع بغية الوصول من خلاله إلى البعيد، فقد تأخذ شكل حدس أو رغبة تتطور عبر الزمن وعادة ما يتم البحث لمدة طويلة من أجل اكتشافها، لأن الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ناضجة ثم إلى مؤسسة.

- المراحل الأساسية للبحث عن الفكرة عموما هناك ثلاث خطوات أساسية للبحث عن الفكرة، والتي تتمثل في:

- **ملاحظة الحياة اليومية:** في هذه الخطوة يستعمل المنشئ كل المعلومات المتواجدة، ولا يتغاض عن أي منها، كما لا يقتصر بحثه على الإحصائيات فقط، بل يجب أيضا الاهتمام بالظروف المالية للحياة وكل التصرفات التي يبديها الأفراد يوميا من خلال الاستعلام عن كل الأشياء التي تحيط بهم.

- **نقد المنافسة:** يجب أن تكون هناك فكرة واضحة عن نقاط القوة والضعف لمنتجات المنافسين وأيضا لطريقة صنعها، فبمجرد ما أن يبدأ المنشئ بالتفكير ألانتقادي، سوف يكتشف أفكار جديدة، إضافة إلى اكتشاف العديد من الصعوبات التي قد تواجهه.

- **البحث عن الحلول والبدائل:** الأهم هنا هو أخذ عملية النقد بجدية للحلول والبدائل المتواجدة، وإجراء المفاضلة بينها، وبالتالي إيجاد الفكرة الملائمة، ومن ثم تطوير تلك الفكرة حيث تعتبر مرحلة مكملة للمراحل السابقة، ثم تأتي عملية التمويل .

4- التمويل: ويعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز .

5- الإجراءات القانونية: إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلي:

5- 1 وضع الإطار القانوني: يتمثل القرار الأول الواجب اتخاذه للبدء بالعمل في المؤسسة بشكل ملكيتها، حيث نرى أن الأشخاص يختارون الشكل الأكثر رواجا في السوق والذي يحقق أهدافهم ورغباتهم فهنا يجب أن نراعي أن عملية التغير من شكل إلى آخر بعد بدء العمل ستكون صعبة ومكلفة ومعقدة أحيانا، لذلك يجب على الشخص أن يتوخى الحذر والدقة في اختيار الشكل القانوني المناسب.

5- 2 المسار القانوني: حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري.

6- انطلاق النشاط الاقتصادي: بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاق النشاط الاقتصادي، وعند انطلاق المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

6- 1 الطلبيات الأولى: وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حيث يتم تجسيد العلاقة مع الزبائن من خلال:

- وضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية.

- كتابة النصوص التقنية و الاشهارية.
- زيادة أكبر عدد من الزبائن.
- تجسيد العلاقة مع الموردين من خلال تبادل لرسائل تأكيد الأسعار ولشروط وآجال التسليم.
- إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة.

6- 2 **وضع وسيلة العمل:** وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أ ن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي.

7- **تأمين المؤسسة:** نظرا للخطورة التي تمثلها الحرائق والسرقات والوفاة والعجز...، فإن جهود سنوات طويلة من

العمل في المشروع يمكن أن تتعرض للضياع، فالخطر في المشاريع لا ينحصر في المشروع نفسه فقط وإنما يمتد إلى العاملين فيه بحد ذاتهم، وبالتالي عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الخطر[1].

المطلب الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- تعريف تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نقصد بالتمويل تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها، فإذا لم تف بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز ،ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه :" نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي ".

وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع و آخر، كما قد يتدخل بينهما وسيطا ماليا كمؤسسات التمويل .وعلى ذلك يمكن القول أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعني إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي[2].

2- أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات لاقتصاديات الدول جميعا، ذلك

لأنها :

- أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة.
- قادرة على تنمية الاقتصاد و تحديث الصناعة.
- قادر على التخفيف من مشكلة البطالة.
- قادر على خلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات.
- قادرة على تطوير على المستوى المعيشي للأفراد ،وتضييق الفجوة بين الادخار و الاستثمار.
- قادرة على التوسيع لقاعدة الملكية للقطاع الخاص.

---

[1] محمد صالح زويتة، **اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص - ص 29- 30 .

[2] خبابة عبد الله ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ،دار الجامعة الجديدة ،2013، ص206-207.

ولأنها أيضا:

- في استراليا نحو 85% من مجموعة الشركات الاسترالية بها 45% من إجمالي القوى العاملة.
- تساهم في زيادة الصادرات ، والإحلال محل الواردات.
- تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه الشركات الكبير من خامات.
- تساهم نحو% 66 من إجمالي الصادرات في ألمانيا 47% من صادرات ايطاليا الصناعية.
- في الولايات المتحدة الأمريكية توفر المشروعات الصغيرة نحو % 60 من حجم الوظائف.
- في مصر تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة نحو 90% من إجمالي المشروعات.
- تمثل ما بين % 60 إلى 70% من مجموع القوى العاملة في دول منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

3- مصادرتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن تقسيم هذه المصادر حسب عدة معايير من بينها المعايير الثلاثة التالية:

- معيار الملكية: تمويل ذاتي وتمويل عن طريق الديون.
- معيار الزمن: ونعني به تاريخ الاستحقاق، ويشمل تمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل، طويل الأجل.
- معيار طبيعة الجهة الممولة : يشمل التمويل الرسمي وشبه رسمي والتمويل غير رسمي.

وسنعتمد في ورقتنا البحثية هذه على التمويل الأخير نظرا لكوننا سنتحدث عن المؤسسات المالية والتي تقع ضمن إطار التمويل الرسمي.

3. **1 التمويل الرسمي:** وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التامين وصناديق التوفير و الادخار وأسواق رأس المال.
3. **2 التمويل الغيررسمي:** وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة كالاقتراض من الأصدقاء،و الأهل، و المرابين، و مداينوا الرهانات، و وكلاء المبيعات و جمعيات الادخار و الائتمان ..... الخ و يقدم التمويل الغير رسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

1- 3 التمويل شبه رسمي: و ذلك من خلال الاعتماد على توفير مصادر الأموال الأزمة لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمي، و في إقراضها على أساليب غير رسمية، و ذلك من خلال عدة برامج أو نضم فرعية كإقراض المجموعات، و المؤسسات المالية التعاونية، و صناديق التنمية المحلية ..... الخ[1].

4- مشكلات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشكلات التمويلية يمكن تلخيصها حسب وجهتي نضرهما على التوالي:

4- 1 من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **العقبات المتعلقة بالتكاليف و الضمانات :**

[1] خبابة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 208.

و يقصد بها تكاليف الإقراض التي تتضمن معدل الفوائد و المصاريف المتعلقة بالدراسات الاقتصادية التي تقوم بها الجهة المانحة للقرض إما فيما يخص الضمانات فغالبا ما تكون تعجيزية و تفوق قدرة طالب القرض الوفاء بها، فمثلا في الجزائر تقدر ب 150 بالمائة من قيمة القرض.

- **العقبات المتعلقة بالصيغ والإجراءات:**

و هي تعبر عن طول الإجراءات الإدارية المتبعة لدراسة ملف القرض بالإضافة إلى تعقد هذه الإجراءات مما قد يفقد المشروع نجا عته الاقتصادية.

- **العقبات المتعلقة بحجم المشروطية:**

فالهيئات المقرضة تضع شروط على حجم المؤسسة فغالبا ما يكون الحجم عائقا كبيرا أمام المؤسسات التي تصل حجما معينا.

4- 2 من وجهة نظر هيئات الإقراض

- **العقبات المتعلقة بالسياسة الائتمانية للبنوك (الربحية ، السيولة ، الآمان):**

و هي التي تتعلق أساسا بالسياسة الائتمانية التي تخص مجموع الإجراءات و القواعد الموضوعة لتسيير العمليات و التي تتحكم في جميع الودائع و منح الائتمان و عموما تكون هذه السياسة هادفة الى تحقيق ثلاثية: السيولة، الربحية، الآمان.

- **العقبات المتعلقة بالجوانب القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تلك المتعلقة بالجوانب الإدارية و التنظيمية:**

فالهيئات المقرضة تتجنب التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة إن هذه الأخيرة تتميز بقدرات تنظيمية ضعيفة و قلة الخبرة، بالإضافة إلى كون أغلبيتها تفتقر لسجلات تجارية و محاسبة يمكن الرجوع إليها في حالة حدوث أي مشكل.

- **العقبات المتعلقة بالتكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك و التي لا تتناسب مع القروض التي تطلبها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

غالبا ما تحدد البنوك تغطية لتكاليفها الثابتة من الفوائد المحصلة من القروض التي تمنحها للمقترضين الأمر الذي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوفاء به نظرا لكون حجم القروض الذي تطلبه صغير و هذا ما يفع بالبنوك للتعامل مع المؤسسات الكبيرة.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث عرض تجارب بعض الدول العربية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تجربة مصر

تعتبر التجربة المصرية في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديمة العهد وتعود بالضبط إلى سنة 1923التي شهدت أول بوادر الاهتمام بهذه المؤسسات، من خلال قيام الحكومة بتخصيص100ألف جنيه مصري وجهت لإقراض الصناعات الصغيرة، وفي سنة 1947قامت الحكومة بإنشاء "البنك الصناعي" والذي تم تغييره سنة 1976إلى" بنك التنمية الصناعية" والذي تتمثل مهمته في دعم المشاريع الصغيرة وتمويلها بالقروض الميسرة، ولم تتوقف الجهود المصرية عند هذا الحد، فالحكومة واصلت جهودها من أجل تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة من خلال إنشاء المصارف والهيئات الحكومية التي تقوم بتقديم المساعدات الفنية لهذه المؤسسات، وتوفير الإحصائيات والبيانات التي تساعدها في اتخاذ القرارات الرشيدة، ومن بين الهيئات الحكومية التي تم إنشائها "الهيئة العامة للتصنيع" والتي تقوم كذلك بمساعدة المؤسسة على حل مشاكلها الإنتاجية والقيام بكافة الأعمال القانونية المتعلقة بالمشروع.

غير أن هذا المسعى قد تدعم أكثر مع بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث أقدمت مصر في1991على إنشاء "الصندوق الاجتماعي للتنمية " الذي يسعى إلى معالجة مشكلة البطالة وتوفير مناصب الشغل لخريجي الجامعات،

واحتواء الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، فقد تمكن في 1998من تمويل أكثر من 86ألف مؤسسة غيرة بقيمة 45 مليار دولار[1].

يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره الداعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أهمها ما يلي:

- برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال، يقوم على توفير المناخ والمعلومات اللازمة لقيام النشاط الصناعي وتقديم رعاية فنية .
- برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة.
- برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود و غيرها .
- برنامج المجمعات والأحياء الصناعية بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.
- برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة.
- برنامج حقوق الامتياز التجاري[2].

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة التي مولها الصندوق منذ نشأته في 1991إلى غاية مارس2003حوالي 183ألف مؤسسة في جميع المجالات ما عدا الزراعة، بمبلغ تمويل وصل إلى 3700مليون جنية مصري. و قد حددت الحكومة المصرية رؤية استراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى 2017تهدف إلى توفير 550ألف فرصة عمل، تقوم على التشخيص الجيد لوضعية المؤسسات و التحديد الدقيق للمشكلات التي تعاني منها، لاتخاذ القرارات والسياسات الكفيلة بمواجهتها.

2- تجربة تونس

إن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الهدف الأساسي والأولوية القصوى في مخططات التنمية في تونس وذلك لأن هذه المؤسسات لها آثار إيجابية في خلق مناصب الشغل، وتستعمل عموما طرق إنتاج جد

[1] شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الثالث جوان 2008، ص214.

[2] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم: **"دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،،2005ص-ص77 _78.

مدروسة كما أن تلك المؤسسات تساهم في التوازن الجهوي ، لذلك أعطت تونس أولوية قصوى لهذا القطاع وذلك عن طريق الإجراءات التالية:

- إتباع سياسة تشجيعية لتسيير وخلق مؤسسات جديدة.
- تغيير القوانين المتعلقة بتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستبدالها بقوانين جد تحفيزية.
- اعتماد طرق تسيير جديدة تتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق التنافسي وذلك بتكوين إطارات مؤهلة للقيام بدفع هذه المؤسسات إلى التنمية.

- إتباع سياسة تشجيعية لتسيير وخلق مؤسسات جديدة.
- تغيير القوانين المتعلقة بتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستبدالها بقوانين جد تحفيزية.
- اعتماد طرق تسيير جديدة تتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق التنافسي وذلك بتكوين إطارات مؤهلة للقيام بدفع هذه المؤسسات إلى التنمية.

يتلقى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس مساعدة ملحوظة من طرف الحكومة التونسية عن طريق وكالة ترقية الصناعة، غرفة التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات والإدارات الأخرى التي تسهر على حماية وترقية هذه المؤسسات مثل المراكز التقنية للاستشارة، مركز ترقية الصادرات...كما أن المشرع التونسي يأخذ بعين الاعتبار التشجيع والتسهيلات الضريبية لدفع عملية الاستثمار في هذا القطاع، ومن أجل الحد من البطالة وتحقيق التشغيل ورفع مستوى الإنتاج فالسلطات العمومية في تونس وضعت أهدافا أساسية تتعلق برفع الصادرات وتحقيق التوازن الجهوي فقامت بالإجراءات التالية:

- حماية الاستثمار الموجه للسوق المحلي من المنافسة الخارجية وحماية المنتج المحلي وذلك بإصدار قوانين تفرض حقوق ورسوم الجمارك بنسبة جد مرتفعة على الواردات المنافسة للمنتج التونسي.
- التخفيض إلى الحد الأدنى القانوني لحقوق الجمارك المفروضة على استيراد التجهيزات والآلات الضرورية لإقامة مشاريع استثمارية.
- وضع سياسات جد مشجعة لفائدة المؤسسات المصدرة [1].

3- تجربة الكويت

لقد اهتمت الحكومة الكويتية منذ سنوات عديدة بهدف تنويع مصادر الدخل، وتضمنت استراتيجية الدولة في تحقيق هذا الهدف تشجيع ودعم المؤسسات الصناعية الصغيرة، وخلق فرص عمل للشباب الكويتي، خاصة بعد انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب من خريجي الجامعة والمعاهد العليا الأخرى، وقد شاركت في التصدي لهذه المشكلة، ومحاولة التعامل مع مشاكل التوظيف للشباب الكويتي، ثلاث جهات رئيسية هي: بنك الكويت الصناعي، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، ومجلس الأمة الكويتي، ونتناول فيما يلي أهم ما قدمته كل من هذه الجهات من مساهمات في هذا الشأن:

[1] حكيم شبوطي، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007 _2008 ص-ص 52 _53.

- تركزت محاولات بنك الكويت الصناعي لتشجيع الصناعات الصغيرة منذ عام،1984في اقتراح برنامج لتمويل المؤسسات الصناعية الصغيرة، تم تعديله بعد ذلك في عام 1988ليصبح أكثر مرونة في جذب صغار المستثمرين، لكن واجه هذا البرنامج مشاكل وصعوبات عديدة فنية وإدارية و تأهيلية و اجتماعية واستثمارية حدت من مقدرة البنك على تحقيق أهدافه فيما يتعلق بتشجيع ودعم المؤسسات الصناعية الصغيرة .
- تقدمت غرفة تجارة وصناعة الكويت في عام 1993بمذكرة لمجلس الأمة تقترح فيها إصدار قانون لإنشاء صندوق لتشجيع المشاريع الحرفية والصناعية والتجارية الصغيرة بأسرع وقت ممكن.
- وافق مجلس الأمة الكويتي على الأخذ باقتراح إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة، وأصدرت الهيئة العامة للاستثمار في ديسمبر عام 1996قرار بإنشاء محفظة صغيرة من الاستثمار الوطني لأغراض إقامة وتطوير المؤسسات الصغيرة.

إضافة لما تقدم، نشأت الشركة الكويتية لتطوير المؤسسات الصغيرة في فبراير ،1997برأس مال قدره 100مليون دينار كويتي وقد باشرت الشركة نشاطها في بعض المؤسسات الصغيرة على أساس مبدأ المشاركة في رأس المال، وليس مجرد التمويل، مع تحمل المخاطرة والاستمرار بالمؤسسة حتى نجاحه، ثم تقوم الشركة ببيع حصتها للشريك بعد اكتسابه الخبرة في الإنتاج والتسويق[1].

[1] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم،**مرجع سبق ذكره**، ص 81.

خلاصة:

كما رأينا فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا كبيرا في المعادلة الاقتصادية من خلال فرض نفسها كعميل اقتصادي فعال داخل منظومة بيئة الأعمال المعاصر، و رغم ما يكتنف مفهومها من غموض نتيجة عدم إيجاد تعريف دقيق يلقى قبولا عاما لدى الخبراء و المفكرين و حتى الدول، الشيء الذي لم يمنع من وجود بعض المحاولات في تعريفها من طرف منظمات دولية كذا الدول بناء على مقومات بنائها الاقتصادي لظروف سائدة داخلها و كذا تحديد تصنيف الشكل الذي يلائم وتيرتها الإنمائية.

لكن ذلك لا يخفي الدور المتناهي و المتزايد للأهمية التي تعكسها هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية و النمو، ببعدها الاقتصادي و الاجتماعي، الأمر الذي ظهر جليا من خلال الاهتمام المتزايد بها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و ما يواكبها من تطور متسارع في نمط نمو الاقتصاد العالمي و الذي صاحبه زيادة ثقل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات القومية من خلال مساهمتها في الكفاءة و الفعالة في خلق قيمة اقتصادية و اجتماعية متطورة و مع الملامح الجديدة التي أصبحت تميز بيئة الأعمال اليوم من ثورة تكنولوجية معلوماتية و انفتاح الأسواق و تقارب المسافات المدعومة أساسا من ظاهرة العولمة جعلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه جملة من تحديات مصاحبة أضحت المؤسسات مهددة من ورائها بمخاطر تمس وجودها و كيانها ، الأمر الذي اوجب ضرورة البحث عن أفضل الطرق و الوسائل للتعامل و التكيف معها.

الفصل الثاني

مفاهيم اساسية حول التنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعد التنمية الشغل الشاغل لجميع الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، فالأولى تسعى لتحقيق التنمية أما الثانية فتحرص على المحافظة عليها، وقد عرف مفهوم التنمية الاقتصادية تطورا عبر مختلف المدارس الفكرية تزامن معه تغير في مؤشرات قياسها، حيث ظهرت العديد من المؤشرات المساعدة على تقييم ظاهرة التنمية الاقتصادية لعل آخرها هي مؤشرات التنمية البيئية.

وتعددت النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية بدءا بالأفكار العامة حول التطور الاقتصادي التي جاء بها التجاريون و الفيزيوقراطي وذلك وصول إلى نظريات التنمية الحديثة التي اختلف حولها المفكرون و في العوامل المؤثرة فيها و الأسباب المؤدية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

لا يمكن دراسة موضوع التنمية دون إبراز وظائف الدولة و نطاق تدخلها في الحياة الاقتصادية إلى جانب إيضاح المجالات التي ينبغي فتحها أمام القطاع الخاص و الكيفية التي يحدث بها التكامل بين القطاعين العام و الخاص.

و على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية و أهدافها و مؤشراتها.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية البيئية و الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية و أهدافها و مؤشراتها

عرف مفهوم التنمية عدة تعاريف و عدة اختلافات باختلاف و تعدد الفترات الزمنية التي أعطت للتنمية الاقتصادية أبعاد جديدة و من ثم التوسع الكبير في تحقيق أهدافها التنموية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فاستخدم الاقتصادي ' آدم سميت ' في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و قبل الخوض في تعريف التنمية الاقتصادية فيجب أن نفرق بين النمو و التنمية فالنمو هو يشمل نمو الناتج الوطني بغير حصول تغيرات ملموسة أما التنمية هي نمو الناتج الوطني إضافة حدوث تغيرات مهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و غيرها.

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

"فالتنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بواسطتها التحول من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم والازدهار هذا الانتقال يقتضي حصول الكثير و العديد من التغييرات و التعديلات الجذرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي وتعرف كذلك على أنها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه هذا فضلا على إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أفضل في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء ".[1]

وتشير التنمية الاقتصادية إلى مجرد الزيادة في الدخل الفردي من الدخل أو الإنتاج فالدول التي تحقق زيادة في إنتاج السلع و الخدمات مع تحقيق ارتفاع في متوسط الدخل تكون بذلك قد حققت نموا اقتصاديا بشكل خاص التحسن في مجال التعليم و الصحة و مؤشرات عديدة لرفاهية الإنسان فالدول التي تحقق دخلا مرتفعا دون أن ترفع معدل الأمل في الحياة و تخفض الوفيات و معدلات الأمية تعتبر قد أخفقت في تحقيق التنمية الاقتصادية.

و نوضح أكثر بين النمو و التنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

[1] نجيب ابراهيم , **أسس علم الاقتصاد** , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , 2006 , ص 20.

الجدول رقم: 02-01 تطور مفهوم التنمية و أدوات قياسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	مؤشرات اقتصادية	مؤشرات اجتماعية	مؤشرات بيئية	المعاملات أو الأدلة
1	التنمية = النمو الاقتصادي (نهاية الحرب العالمي الثانية _منتصف ستينات القرن العشرين)	مؤشر النمو الاقتصادي فقط (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل (منتصف الستينات _ منتصف سبعينات القرن 20)	مؤشر النمو الاقتصادي مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي	بعض مؤشرات التوزيع الاجتماعية و بدرجة أقل من المؤشرات الاقتصادية لجميع الجوانب الاجتماعية	لا يوجد	لا يوجد
3	التنمية المتكاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بنفس المستوى (منتصف السبعينات _ منتصف ثمانينات القرن 20)	مؤشر النمو الاقتصادي مؤشر توزيع النمو الاقتصادي مؤشرات التبعية الاقتصادية و درجة الاعتماد على الذات	بعض مؤشرات توزيع النمو الاقتصادية و الاجتماعية مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية (التعليم, الصحة, الإسكان)	بعض المؤشرات البيئية العامة	معامل نوعية الحياة(3 مؤشرات اجتماعية)
4	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة و صحية (منذ عام 1990 و حتى و قتنا الحاضر)	مؤشر النمو الاقتصادي مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي مؤشرات التبعية الاقتصادية و الاعتماد على الذات	بعض مؤشرات توزيع النمو الاقتصادية و الاجتماعية مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية (التعليم, الصحة, الإسكان	مؤشرات بيئية عامة	معامل التنمية البشرية 3 مؤشرات اجتماعية و اقتصادية [1]

[1] هواري يمقران و يواو يوسف , **اثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية** , اقتصاد نقدي ومالي , جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان , 2015-2016 , ص 44.

5	التنمية المستديمة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة	مؤشر النمو الاقتصادي مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي مؤشرات التبعية الاقتصادية	مؤشرات توزيع النمو الاجتماعية (التعليم, الصحة, الإسكان)	مؤشرات بيئية تفصيلية لجميع جوانب البيئة و استغلال الموارد الطبيعية	معامل الرفاه الاقتصاد المستديم (مؤشرات اقتصادية و اجتماعية و بيئية)

المصدر: عثمان محمد غنيم ،التنمية المستديمة ،أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ، دار صفاء للنشر عمان ،2007.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات كان مفهوم التنمية الاقتصادية مرادف لمفهوم النمو الاقتصادي حيث عرف " جيرالد ماير " التنمية الاقتصادية بأنها تلك العملية التي ينتج عنها ارتفاع الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

أما " ميشيل تودارو " يقول أن التنمية الاقتصادية يقصد بها قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد رغم ظروفه الاقتصادية لفترة طويلة بمعدلات بين 5 و 7 بالمائة أو أكثر.

بينت تجارب الخمسينات أن الدول النامية معظمها حققت نمو اقتصادي و لم يصاحبه تحسن في مستوى المعيشي للأفراد لدى الأغلبية منهم و بداية الستينات حتى منتصف سبعينات القرن العشرون شهد مفهوم التنمية تطورا ملحوظا فأصبح يعني تحقيق نمو اقتصادي يصاحبه توزيع عادل لهذا النمو أي ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة يرافقها انخفاض في مستوى الفقر و عدم المساواة.

فمنذ منتصف ثمانينات القرن العشرين برز مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة أي أصبحت التنمية بمعنى الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية , و هكذا تغير مفهومها من مجرد تحقيق للنمو الاقتصادي فقط إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل و الاهتمام بتوسيع فرص العمل و إشباع الحاجات الأساسية للأفراد و تتمثل هذه الحاجات في:

- حاجات مادية كالغذاء و اللباس و المسكن.
- خدمات أساسية تتمثل في التعليم و الصحة و النقل و الاتصال.
- حقوق عامة مثل العدالة و الحرية في الاختيار و الحقوق الديمقراطية و على سبيل المثال الحق في المشاركة السياسية و إبداء الرأي في مختلف أمور المجتمع.

مدخل الحاجات الأساسية للتنمية هو مفهوم يسعى لتحقيق نوعية الحياة و هذا المدخل يعتبر كمشاركة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية المتكاملة على الاعتماد الذاتي بالنشاط المنسق بين القطاعات.

ثم ظهر في 1990 مفهوم التنمية البشرية على أنها العملية التي توسع الحريات الحقيقية للبشر, و هذا المفهوم الجديد الذي يركز على حريات الإنسان قد تجاوز تلك المقارنات الضيقة للتنمية التي اعتبرتها نمو الناتج

المحلي او زيادة في متوسط دخل الفرد أو أنها تطوير التصنيع و التقدم التقني فقط بل الحريات تعتمد على جوانب أخرى.

جاء في تقرير البنك الدولي الصادر في سنة 1991 أن التنمية هي القيام بتحسين الأوضاع المعيشية بالأخص في دول العالم الفقيرة بتطوير التعليم و الصحة و توفير الغذاء و البيئة النظيفة زيادة إلى ذلك تحقيق المساواة في فرص العمل.

في سنة 1992 ظهر مصطلح جديد يسمى التنمية المستديمة التي هي الاهتمام و تحقيق رفاهية الأجيال الحالية دون إهمال رفاهية الأجيال المستقبلية, أي تعني استخدام الموارد و المخزونان في المستقبل بشكل لا يؤثر على احتياجات الجيل القادم بالحفاظ على المصادر الإنتاجية و الاستعمال العقلاني للموارد غير المتجددة و ذلك باكتشاف طرق إنتاج جديدة للحد من الاستخدام العشوائي للموارد كاستعمال أساليب التدوير و إعادة إنتاج المخلفات[2].[1]

قام المجتمع الدولي بتحديد مكونات التنمية المستديمة التي هي:

- نمو اقتصادي
- تنمية اجتماعية
- حماية البيئة و مصادر الثروات الطبيعية.

و يرى الاقتصاديون أن الشروط الواجب مراعاتها لتحقيق التنمية المستدامة تتمثل في:

تجنب الإفراط في استغلال الموارد البيئية الطبيعية و الحافظة عل المحيط البيئي من التلوث, و هذا لمراعاة حقوق الأجيال القادمة، يساعد البنك الدولي البلدان النامية عل تحقيق التنمية المستدامة من خلال منح القروض التي تسمح بمراعاة الأبعاد البيئية في استثماراته خاصة في مشاريع الزراعة و الصرف الصحي و قد مثلت هذه المشروعات 8 بالمائة في متوسط إجمالي قروض البنك.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن تلخيص أهداف التنمية الاقتصادية في ما يلي:

1- توفير الحاجات الأساسية:

يحتاج الأفراد في حياتهم اليومية إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء و المسكن و الصحة و الحماية من مختلف الأخطار و أن التنمية الاقتصادية شرط من شروط تحسين الحياة.

2- رفع مستوى معيشة الأفراد:

زيادة مدا خيل الأفراد و توفير فرص العمل و رفع مستويات التعليم و الصحة و الارتقاء بالسلوك و القيم الإنسانية في المجتمع.

3- توفير عنصر الحياة:

يقصد بالحرية أي تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم و تخليصهم من العبودية و بتحقيق التنمية الاقتصادية:

[1] هواري يمقران و يواو يوسف , **اثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية** , اقتصاد نقدي ومالي , جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان , 2016-2015 , ص 44.

- تزيد حرية الأفراد فتزيد معها الدولة بقدرتها على تقرير مصيرها.
- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية .
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية و المساواة في توزيع الدخول.
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.

التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية و المتقدمة حيث هناك عدة عوامل اقتصادية و غير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية للخارج , ضعف البنيان الزراعي, نقص رؤوس الأموال و انتشار البطالة و كذلك ارتفاع نسبة الأمية [1].

اتفق دول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في سنة 2002 على تحقيق ما يسمى بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 و تتمثل في:

- **القضاء على الفقر المدقع و الجوع:** وهذا بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف . و توفير العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق للجميع .
- **تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:** يتضمن كفالة الأطفال في أي مكان من إتمام مرحلتهم التعليمية و مزاولة دراستهم بحلول عام 2015.
- **تقليل وفيات الأطفال:** تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول 2015 و تحسين صحة الأمهات .
- مكافحة الإيدز و الملا ريا والأمراض والأوبئة الأخرى.
- **إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:** إقامة نظام تجاري و مالي يتميز بالانفتاح و الالتزام بالنظم و القابلية للتنبؤ و عدم التمييز و مساعدة الدول النامية بإعفاء صادراتها من التعريفات و الرسوم الجمركية. [2]

وهناك هدف لابد من تحقيقه لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية وهو مواجهة المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل التي من شأنها تهديد مكاسب التنمية انطلاقا من اتخاذ الإجراءات الوقائية التي من شأنها حماية الدول من الكوارث الطبيعية و الأزمات الاقتصادية بما يتضمن استمرار رفاهية الشعوب و الذي يعد الهدف الرئيسي للتنمية.

[1] هواري يمقران و يواو يوسف , **اثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية** , اقتصاد نقدي ومالي , جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان , 2015-2016 , ص46.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية و خصائصها

تناولنا كل من مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية إضافة إلى ذلك فإن كثيرا ما نستخدم التقدم الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية إلا أن البعض يرى أن التقدم الاقتصادي يتناول تحسين استخدام وسائل الإنتاج بغية تحقيق الأهداف[1].

وما يعنينا في هذه المرحلة هي معرفة الوسيلة التي بواسطتها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو التنمية و بعبارة أخرى ما هي المعايير التي يمكن عن طريقها معرفة و قياس درجة التقدم في بلد ما ؟

1- مؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية:

- معايير الدخل
- المعايير الاجتماعية
- المعايير الهيكلية و سنتطرق لهذه المعايير فيما يلي:

1- 1 معايير الدخل

الدخل هو المؤشر الرئيسي الذي يستخدم في قياس التنمية و درجة التقدم الاقتصادي، إن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية و اختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين إن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير و تقييم تلك المؤشرات, و تنحصر معايير الدخل في أربعة معايير يتم تناولها على النحو التالي:

- **معيار الدخل القومي الكلي:** قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي و ليس متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل. إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول . و ذلك لان زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتيجة إيجابية أو سلبية فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر و نقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان. كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من و إلى بلد ما.
- **معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض على أن عملية قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي, فقد يكون للدولة موارد كامنة كما يتوفر لها الاستفادة من ثرواتها المخزنة , في هذه الحالة يوصي الاقتصاديون أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المآخذ التي توجه للمعيار السابق فضلا عن صعوبة تقييم و قياس الثروات الكامنة و المتوقعة في المستقبل[2].
- **معيار متوسط الدخل الحقيقي:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما و أكثرها دقة كذلك عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. إلا أن هناك عديد من الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية للحصول على إحصائيات صحيحة تترجم لها الدخل الحقيق للفرد من بين هذه العراقيل عدم دقة المعلومات الإحصائية حول عدد السكان وإضافة لهذا فان المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته و صدقه نظرا للاختلاف في الأسس و الطرق التي يحسب على أساسها.

[1] جميلة معلم , تجارب التنمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة ,جامعة باتنة , 2016_2017, ص17 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية ,التنمية الاقتصادية , 045-33518-5, مطبعة البحيرة , مصر , 2008 , ص 104.

وشيء آخر هو هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من النواحي المتعلقة بالاستهلاك و حساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج و يعتقد الأستاذ **كندلبرجر** أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية و ليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج و ليس إلى الدخل المنفق, و على عكس فإن جمهور يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة و الرفاهية.

و يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى معدل النمو البسيط و يمكن الحصول عليه من عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية}}{\text{الدخل الحقيقي في السابقة}}$$

معادلة singer للنمو الاقتصادي : وضح الأستاذ **سنجر** معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 , و لقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل **هاكس و هارود – دومار**. و عبر **سنجر** عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

أ_ معدل الادخار الصافي NET Saving

ب_ إنتاجية رأس المال productivity of Capital

ج_ معدل نمو السكان Population Growth

و تتخذ الشكل الآتي:

$$D = SP - R$$

Dحيث: هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S هي معدل الادخار الصافي.

P هي إنتاجية رأس المال.

R هي معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي . إنتاجية الاستثمارات الجديدة) – معدل نمو السكان

و قد أورد **سنجر** قيما عددية لهذه المتغيرات إذ افترض:

إن معدل الادخار الصافي S = 6 بالمائة من الدخل القومي

إنتاجية الاستثمارات الجديدة P = 0.2 بالمائة

معدل النمو السنوي للسكان R = 1.25 بالمائة

إلا أن هذه التقديرات لها ملاحظات:

أ- نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6 بالمائة تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته, إما في الوقت الحاضر فان الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة كبيرة.

ب- تقدير معدل النمو السكاني بحوالي 1,25 بالمائة و هذه النسبة ضئيلة جدا بالنسبة للنسب السائدة في البلدان النامية حاليا إذ تقدر بحوالي 2,3 بالمائة في الدول النامية .

ت- إنتاجية الاستثمارات 0.2 بالمائة هي كذلك ضئيلة جدا وتقل عن المحققة في البلدان النامية.[1]

1- 2 المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات التي تخص الحياة اليومية للأفراد فهناك الجوانب الصحية و الجوانب التعليمية و الثقافية و الجوانب الخاصة بالتغذية و يوف يتم تناول هذه المؤشرات فيما يلي :

- **المعايير الصحية:** من ابرز المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى فعالية القطاع الصحي بالمجتمع و التي هي:
عدد الوفيات لكل ألف نسمة من السكان و عدد الوفيات لكل ألف طفل من عدد السكان (معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة – معدل الوفيات من الأطفال الرضع أقل من سنة).
فارتفاع الوفيات راجع لعدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء و كل هذه من صفات التخلف.
معدل توقع الحياة عند الميلاد أي عمر متوسط الفرد فكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي و كلما انخفض دل على درجة من التخلف الاقتصادي[2].
كذلك توجد معايير أخرى من بينها عدد الأفراد لكل طبيب و عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.
و يوضح هذا الجدول بعض المؤشرات الصحية في بعض الدول النامية.
- **المعايير التعليمية:** للتعليم أهمية كبيرة و أثره واضح على جانبي الإنتاج و الاستهلاك و هناك إجماع على إن الإنفاق على التعليم يعتبر استثمار و ليس استهلاك و أن هذا ضرب من الاستثمار.

و من أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي هي:
- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراج المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي و كذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

- **معايير التغذية:** العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها يؤدي إلى تعرضها لنقص التغذية أو سوء التغذية و ما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية, و من ثم انخفاض مستويات الدخول فيها.

و للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع تتمثل فيما يلي:
- متوسط نصيب ألف فردمن السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ,التنمية الاقتصادية , 045-33518-5, مطبعة البحيرة , مصر , 2008 , ص 104.

[2] محمد عجمية , مرجع سابق , ص 109 .

الجدول رقم02-02: معدل الوفيات و معدل الحياة في مختلف مناطق العالم

الإقليم	معدل الوفيات في الألف لدون خمس سنوات	معدل الحياة بالسنة
شرق آسيا	196	50
الصين	58	69
أوروبا الشرقية	123	71
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	148	61
أمريكا اللاتينية	75	66
جنوب آسيا	172	56
كل الدول النامية	121	62

المصدر: thirlwall ,op , cit , p 12

جدول رقم:02-03 نصيب الفرد من السعرات الحرارية بالنسبة للمتطلبات الضرورية

الدولة	متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية	النسبة من المتطلبات الضرورية
بنغلادش	1864	83
الهند	2115	94
السودان	2122	79
تشاد	1620	74
غانا	1560	95
مصر	3163	127

المصدر: مرجع الجدول السابق ص 96

- **مؤشرات خاصة بالتغذية في مجموعة من البلدان:**

- معيار نوعية الحياة المادية: رأينا أن المعايير الصحية و التعليمية و الخاصة بالتغذية و هي جميعا معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية إما هذا المعيار هو نوعية الحياة المادية و الذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام , 1977 فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة فإنه أكثر شمولية من المعايير الفردية و يتكون هذا المؤشر من ثلاثة معايير فرعية هي:

_ توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).

_ معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار).

_ معرفة القراءة و الكتابة (مؤشر تعليمي).

- دليل التنمية البشرية: هو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 و يعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة حيث يتكون من ثلاثة معايير فرعية هي:

_ معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).

_ معيار التحصيل العلمي و يتكون بدوره من معيارين جزئيين هما : معرفة القراءة و الكتابة.

_معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

1- 3 المعايير الهيكلية:

كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل من خلال فترة طويلة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها آنذاك تحت سيطرتها الاقتصادية, إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولا منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لأن معظم تلك الدول حصلت على استقلالها و سعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية للدول المستعمرة و من هنا اتجهت هذه الدول النامية على إحداث تغييرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع لتوسيع قاعدتها الإنتاجية.[1]

وبناءا على ذلك فان من أهم المؤشرات الناجمة عن التغيير في الهيكل الاقتصادي للتقدم و النمو الاقتصادي تتمثل في:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وكلما ارتفعت هذه النسب فات هذا يعني أن الدولة قد حققت تغييرات ايجابية في هيكلها الاقتصادي والإنتاجي و يعكس هذا الأمر زيادة النمو الاقتصادي ودرجة التقدم بها و العكس صحيح.

2- خصائص التنمية الاقتصادية:

- **الخصائص العملية:** لابد الإشارة إلى أن التنمية هي النشاط أو العمل الفعلي أي نشاط حركي يتكون من عدد من الممارسات و يهدف بصورة مباشرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف قريبة و بعيدة المدى على كافة الأصعدة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ,التنمية الاقتصادية , 045-33518-5, مطبعة البحيرة , مصر , 2008 , ص 104.

- **خصائص حضارية:** التنمية هي عملية حضارية أي شكل من أشكال الحضارة و التطور العصري التي تسعى لمحاربة كافة الموروثات الاجتماعية التي تقف عائقا في وجه التقدم البشري.
- **خصائص إنسانية:** التنمية عملية إنسانية تهدف بصورة مباشرة إلى العنصر البشري و الاجتماعي و تسعى كذلك لتحقيق مستوى معين من الرفاه الاجتماعي في البلد كما تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد لا محدود من الأشخاص يشتركون في تحقيق الهدف بشكل مستمر.
- **خصائص الشمول:** هي عملية شاملة أي أنها تشمل كافة القطاعات العامة و الخاصة في المجتمع , و تستهدف الموارد المادية و البشرية, و تتطرق إلى المجالات الإدارية و التنظيمية و الأمنية و غيرها في الدولة.
- **خصائص التشابك:** أي أنها متداخلة مع كافة الظروف و القوى الخارجية كونها تستهدف المجتمعات التي تتأثر و تؤثر في كافة التغيرات العالمية و الإقليمية المحيطة بها.
- **خصائص منهجية:** هي اختيار منهجي للغايات و الأهداف و الوسائل من خلال التقييم الرشيد للأحوال و الظروف البيئية التي تحيط بأي قطاع.
- **خصائص غائية:** التنمية عملية هادفة حيث تسخر الموارد المتاحة و تبذل أقصى الجهود الكفيلة باستغلالها و السعي إلى استغلال الفرص المتاحة للحصول على موارد أخرى تساعد على تحقيق نتائج فعالة.
- **خصائص التطور:** التنمية هي عملية تطويرية تركز بشكل مباشر على محاربة الفقر و الجوع و الجهل و تدني مستوى الخدمات الصحية لذلك تسعى لرفع مستوى الدخل و الأجور و تحسين مستوى التعليم و استخدام[1] الأساليب العصرية و البحث عن مصادر جديدة للغذاء و حل مشكل نقص الماء و تحقيقي مستوى مناسب من الأمن و الأمان.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صافية ، بمعنى أنها يجب أن تتضمن أكثر من الجانب المادي و المالي لحياة الناس، و لذلك فان التنمية يجب أن تفهم بوصفها عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم و إعادة توجيه الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية على نحو شامل، و هنا نحاول أن نستكشف التطور الفكري لرؤية التنمية و أسباب حصولها في الدول دون الأخرى، و ذلك بمراجعة نظريات التنمية التي تعتبر مدخل لدراسة ظاهرة التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: النظرية التقليدية للتنمية

إنالأدب الاقتصادي حول التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد هيمنت عليه أربعة أنماط فكرية رئيسية:

- نموذج نحو المراحل الخطية
- نظرية و أنماط التغيير الهيكلي
- ثورة الاعتماد الدولي
- النموذج الكلاسيكي الحديث

[1] محمد صلاح تركي , **علم اقتصاد التنمية** , دار إثراء للنشر , عمان , طبعة أولى , 2010 , ص 120

رأى المنظرون في عقد الخمسينات و بداية عقد الستينات من القرن العشرين الماضي أن عملية التنمية بوصفها سلسلة من المراحل المتتابعة في النمو الاقتصادي التي تمر بها كل الدول, و ابتداء كانت نظرية اقتصادية للتنمية و التي تتضمن الكمية الصحيحة و الخليط الصحيح من الادخار و الاستثمار و المساعدة الأجنبي, و كل هذه العناصر كانت ضرورية لتمكين الدول النامية من التقدم في النمو الاقتصادي الذي اتبعته تاريخيا الدول المتقدمة, و هكذا أصبحت التنمية مرادف للنمو الاقتصادي الكلي السريع, إن مدخل المراحل الخطية هذا كان قد حل محله في عقد السبعينات من القرن الماضي مدرستين اقتصاديتين متنافستين, الأولى والتي ركزت على نظريات و أنماط التغيير الهيكلي مستعملة النظرية الاقتصادية الحديثة و التحليل الإحصائي في محاولة لعرض العملية الداخلية للتغيير[1] الهيكلي الذي يجب أن تمر به الدول النامية إذا أرادت أن تنجح في خلق عملية نمو اقتصادي سريعة, الثانية و هي ثورة الاعتماد الدولي و قد كانت ذات توجه سياسي و ثوري أكبر, وكانت تنظر للتخلف بصيغة العلاقات بين القوة المحلية و القوة الدولية, و بصيغة جمود الهياكل الاقتصادية المؤسسية, و ما نتج من اقتصاديات مزدوجة و مجتمعات مزدوجة كلاهما ضمن الدول و بين الدول في العالم, تميل نظريات التبعية إلى أن تركز أو تؤكد على قيود سياسية و مؤسسية تقيد التنمية الاقتصادية, و كان التأكيد قدوضع الحاجة إلى سياسات رئيسية جديدة من اجل التخلص من الفقر و توفير فرص عمل متنوعة أكثر و تقليل التفاوت في توزيع الدخل و عبر معظم عقد الثمانينات و بداية عقد التسعينات من القرن العشرين الماضي مدخلا رابعا, أنه المدخل الكلاسيكي الحديث الذي يؤكد على الدور المفيد الذي يلعبه السوق الحر و الاقتصاديات المفتوحة[2].

المطلب الثاني: المساهمات الحديثة في النظرية الاقتصادية

هناك نظريات عديدة في التنمية الاقتصادية, أصبحت مؤثرة في عقد التسعينات من القرن العشرين الماضي و السنوات المبكرة من القرن الحادي و العشرين أكدت على المتممات بين عدة شروط ضرورية للتنمية الناجحة و تجلى هذا الاهتمام في ظهور عدد من النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت اهتمامها على ضرورة إحداث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي للدول النامية, بما يتفق مع مشكلاتها التي تختلف في طبيعتها عن تلك السائدة في الدول المتقدمة.

1_ <u>نظرية النمو المتوازن:</u>

ويرى مؤيدوها أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات كل حسب حاجته, و ذلك لتشابك طل منها, تنسب هذه النظرية إلى **<u>روز نشتاين رودان</u>** الذي يؤكد على ضرورة توفر رؤوس أموال ضخمة محلية و أجنبية, و القيام باستثمارها في إنشاء قاعدة صناعية و مشروعات عامة متعددة و تشرف عليها حكومات, و تؤكد عل حتمية التصنيع و أهميته الذي يحتاج إلى رأس مال أولي يمكن الاقتصاد من الانطلاق, فإذا لم توفر دفعة من التمويل القوية, فان الاستثمارات التدريجية ستتلاشى دون أن تفلح في انطلاق الصناعة فهو يرى أن التقدم خطوة لكن يكون له تأثير فاعل في كسر الحواجز و القيود و كسر الحلقة المفرغة التي تعيشها البلدان المتخلفة بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي, و هذا يعني حدا أدنى من الاستثمار.

[1] محمد صلاح تركي , **علم اقتصاد التنمية** , دار إثراء للنشر , عمان , طبعة أولى , 2010 , ص121

[2] محمد صلاح تركي , **علم اقتصاد التنمية** , دار إثراء للنشر , عمان , طبعة أولى , 2010 , ص- ص 123 - 124.

و يرى **رودان** أن هناك أسلوبان للتصنيع الأسلوب الأول يتم بتوجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة و الاستهلاكية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي, و هو أسلوب مكلف و يحمل الأجيال تضحيات ضخمة, كما انه يبتعد عن التشغيل الأمثل للموارد لأنه يتجاهل مزايا التخصص و تقسيم العمل، آما الأسلوب الثاني فيتم بقيام الدول المتقدمة باستثماراتها المباشر و غير المباشرة في الدول المتخلفة ،و يعتقد هذا الأسلوب بفعل مزايا التخصص، فهو مفيد للبلدان المتخلفة و المتقدمة عل حد سواء، و هو ما جعله ينادي بضرورة تدخل الجولة الماضية لتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي و البنية التحتية[1].

2_ **نظرية غير المتوازن:**

يرى انصهار هذه النظرية ضرورة أن يكون تركيز الدولة لبرامج ومخططات التنمية على قطاع رئيسي و رائد، ذلك بسبب قلة الموارد المالية و يرون أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل للدول النامية، هذا اعتراض واضح على مؤيدي الدفعة القوية و النمو المتوازن[2].

2_1 **نظرية أقطاب النمو**:

كان الفرنسي فرانسوا بيرو أول من شرح ما سمي بنظرية الأقطاب، وهي المناطق الأكثر تقدما من المناطق الأخرى, مثل المراكز الحضرية مقابل المناطق الريفية في الدول الأقل تقدما، و يتجه النشاط الاقتصادي للوطن حول هذه المناطق فالقطب يحتوي على صناعة أو صناعات محركة و لكنه يتجاوزها من حيث التأثير. و بفضل تأثير المراكز الحضرية تحفز النمو الذي ينتشر مع الوقت إلى سائر المناطق الأخرى، و يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان و دفعة واحدة بل تحدث في نقاط معينة بدرجات متفاوتة من النمو و بالتالي تنشر تأثيرها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني[3].

2_2 **نظرية هيرشمان في الصناعات المحركة:**

حسب نظرية هيرشمان فان الدفعة القوية للنمو يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات محددة، ذات اثر حاسم فيتحفيز استثمارات أخرى مكملة، بدلا من توزيعها على جهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها، و لكن المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار استراتيجيه النمو غير المتوازن تكمن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من الصناعات و المشروعات التي يجب أن تبدأ بها التنمية, و يقول هيرشمان أن التنمية الاقتصادية اتخذت في الواقع شكل انطلاق بعض القطاعات نحو التنمية آو التقدم، و من ثم تقوم القطاعات المحركة بتحريض القطاعات الأخرى، و هي النظرية المناسبة للدول المتخلفة التي يعوزها القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية بما يوفر الموارد النادرة.

2_3 **نظرية الصناعات المصنعة:**

إن أقطاب التنمية التي تكلم عنها فرانسوا بيرو لا يمكن أن تقوم بدورها لعملية التنمية إلا إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة, لان الصناعة الثقيلة هي التي تستطيع إن تكون حولها شبكة من الارتباطات الأمامية و الخلفية، و يركز **جيرارد دو بيرنيس** على نوع خاص من الصناعات الثقيلة يعرف باسم **الصناعات المصنعة** التي تتمثل وظيفتها

[1] مدحت قرشي, **التنمية الاقتصادية** , دار وائل للنشر , عمان , الأردن , 2007 , ص88.

[2] حربي محمدموسى ,**مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي** , دار وائل للنشر , عمان , طبعة ثانية , 1997 , ص87.

[3] فرانسوا بيرو , **فلسفة التنمية الحديدية**, المؤسسة العربية للدراسات , بيروت , 1983 , ص 145 .

الاقتصادية الأساسية في إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين القطاعات المختلفة بفضل استخدام التجهيزات الحديثة في الاقتصاد الوطني.

و يرى أن تحولات البنية الاقتصادية ستنعكس على البنية الاجتماعية و الثقافية يؤدي تغييرها بالكيفية التي تخدم عملية التصنيع ذاتها ،و حتى تقوم بهذا الدور يجب أن تكون:

. تساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج الداخلي الخام.

. مستقلة عن مصادر التمويل و مراكز التصنيع الخارجية.

. أن تكون هناك أنشطة اقتصادية تستخدم منتجات هذه الصناعات كمدخلات لها.

المطلب الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية

1_ سياسات التنمية الاقتصادية:

تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل و توفير المهارات الفنية الأساسية لذلكلابد من التركيز على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية و التنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي و الاستثمارفيإنشاء الطرق و المواصلات و مشروعات الري و السدود محطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ، وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعضالأقطار [1].

تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع و تطوير القطاع الزراعي،و قد تجد معظمالأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الأجنبية.

تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية البيئية والاقتصادية

ظهر مصطلح " التنمية البيئية والاقتصادية " على الساحة الدولية و المحلية لكي يجد طريقه وسط عدد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات،الحداثة، المعلوماتية، التنمية البشرية.....و كغيرها من التعبيرات التي وجب علُينا فهمها لكَي نجد لغة خطاب مع العالم، وسنستعرض في هذا المبحث التعرف بمجمل جوانب التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف التنمية البيئية والاقتصادية

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشر إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية و فقد لاق هذا المفهوم عدد من التعاريف اختلفت حوله الآراء، السياسية والبيئية فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين واعتبرته المنظمات الدولية حق على الدول كغيرها من الحقوق، في مختلف الميادين الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه.

[1] فرانسوا بيرو , **فلسفة التنمية الحديدية**, المؤسسة العربية للدراسات , بيروت , 1983 , ص 46

أجريت مناقشات في برنامج الأمم، بمناسبة الاحتفال بالعدد العاشر لمؤتمر ستوكهولم المتجددة للبيئة وفي المؤتمر العالمي الذي عقد لهذه المناسبة حول استخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة لأي دولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون استنزاف الموارد الطبيعية بل الحفاظ عليها بحث تظل متاحة للاستعمال للمستقبل وفي ظل هذا ظهرت فكرة التنمية البيئية بمكوناتها الثلاثة حماية البيئة ممثلة في مصادر تحقيق النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاجتماعية، وفي ظل الحاجة، الثروة الطبيعية لتقدٌم شرح مفصل للتنمية المستدامة شكلت لجنة دولٌية وهًي اللجنة الدولٌة للبيئة و التنمية. [1]

وأصدرت اللجنة تقريرها في عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك واشتمل التقرير على تعريف التنمية المستدامة ووضع اقتراحات عن كيفية تطبقها وعرفها على أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى عادل الجيل الحالي أو وافقه إن أمكن.

لقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرتها وكانت الخطوة التالية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كالتزام من جانب كل الدول وقد جاء ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذي عرف بقيمة الأرض و التي عقدت في رويدي جان يرو من 3 إلى 11 جوان 1992.

واعتمد المؤتمر التنمية البيئية كسياسة تلتزم بها كل الدول حتى لا تحدث أضرار بالبيئة أو بصحة الإنسان والاقتصاد منتجة الاستغلال الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية وتم التوصل إلى ما سمى بأجندة القرن 21. [2]

اعتبر مفهوم التنمية البيئية مفهوما جديدا أو مبتكرا في الفكر التنموي إذ لا وجد وللتطرق لتعريف هذا المصطلح نتيجة ،تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح تحدد تعريف كل من مصطلح التنمية على حدة ومصطلح الاستدامة على حدة.

تعريف التنمية "عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حالة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع "، أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها. و هي كذلك عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقرارات الأجيال القادمة من وجهة نظر علماء هذه، الاقتصاد بان مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد المجتمع العلاقات تنشئ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع. [3]

المطلب الثاني: أهداف التنمية البيئية

أهداف التنمية البيئية:

1- زيادة الدخل الوطني:

[1] تقرير اللجنة العالمية للبيئة ,الامم المتحدة , نيويورك , 1978, ص 11.

[2] خالد مصطفى قاسم , **ادارة البيئة و التنمية البيئية** , جامعة الدول الغربية , القاهرة , 2007 , ص 19.

[3] عصماني خديجة , **اشكالية التنمية البيئية في الجزائر** , مذكرة تخرج , 2013 , ص19.

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة حيث أن الدافع الأساسً الذي دفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستدامة كمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، و الذي اقتضى زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة.
فكلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات ، إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانات الدولة أكبر كلما أمكن تحقُّق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.

2- تحسن مستوى المعيشة :

تعتبر تحسُّن مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية البيئية تحقيقها كما أن زُيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني الى فئة معينة من الأفراد، و بالتالي عدم تحسُّن مستوى المعيشة.
لذلك وجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية و التحكم في معدلات المواليد وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني.[1]

وعليه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حالة أفراد المجتمع عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وفي هذا السياق وجب العمل على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد و الحالة و المستقبلية وتحسين جودة الحالة من خلال توفير فرص العمل وكذلك التعليم و العناية الصحية و الخدمات الاجتماعية و السكن بالإضافة إلى احترام حقوق الأفراد و تمكُّنهم المشاركة في اتخاذ القرار.

3- احترام البيئة الطبيعية:

إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة و البيئة هو الذي أدى إلى أن كون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئية واحترامها لتصبح علاقة تكامل. فنظافة البيئة أساس نحاة الإنسان، وانسجامه.
حماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطينة مستدامة بتحسُّن شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.
تهدف التنمية البيئية إلى توعية السكان بالمشكلات و المخاطر البيئية التي تحدث فبالتوعية تحدث تنمية بالمسئولة اتجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول للإعداد وتنفُّذ ومتابعة برامج و مشاريع وسياسات التنمية.

4- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:

تعمل التنمية المستدامة على تحسُّن نوعية حالة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبُّعُّة، و عدم استنزافها عن طرُق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا تتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعة، بالإضافة إلى البحث عن بدبل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة و لا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.[2]

[1] محمد ناصر , التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر , مجلة التواصل , العدد 26, 2010 , ص137.
[2] عصماني خديجة , **المرجع السابق** , ص 16.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تسعى التنمية البيئية توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكُفّة استخدامها قصد تحسن نوعية حالة المجتمع مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجية.

يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة جوهرها الإنسان لذلك فهً تسعى إلى تحقُّق نوعية حالة جيدة للأفراد وذلك من خلال ما يلي:

- .مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة.
- .زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية و استغلالها بطريقة عقلانية.

المطلب الثالث: خصائص التنمية البيئية والاقتصادية

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها:

- التنمية الاقتصادية هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال و الجنوب وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي و التنمية الاقتصادية عن طريق إحداث التغيير الهيكلي للإنتاج و الاستهلاك وفق منظور اقتصادي.

التنمية البيئية تعنًي إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي و كذلك الحفاظ على الموارد الطبّيعية، سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.[1]

- أما الجانب الاجتماعي فيتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، و البيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعً للمجتمع.
- التنمية المستدامة هي تنمية دائمة ،حاضرا ومستقبلا تلبي أماني و حاجات الجيل الحاضر وجيل المستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع و الطرق و الآلات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلة.
- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة و مسئولة مشتركة و ذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها للمساهمة في اتخاذ القرار.
- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات و خصوصيتها ثقافيا وحضاريا(الإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.)[2]
- تحقيق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي، فهي عملية متعددة و مترابطة الأبعاد، تقوم على أساس التخطيط و التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة و التنمية البيئية من جهة أخرى.
- هي تنمية تعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة ، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، و تم التخطيط لها لأطول فترة زمن مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

---

[1] دويدي ,**محاضرات مقياس التنمية المستدامة** , السنة أولى ماستر قانون المؤسسة , 2017

[2] عصماني خديجة , **مرجع سابق** , ص 10.

- هي تنمية تراعي الحفاظ على المخطط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره و مركباته الأساسية كالهواء و الماء مثلا أو العمليات الحُيوية في المخطط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المخطط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية في المخطط الحيوي، والتي تتم عن طريقها انتقال الموارد و العناصر و تنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.[1]

[1] الجودي صاطوري , التنمية المستدامة في الجزائر , مجلة الباحث , 2016 , العدد 16 , ص300.

خلاصة:

اعتبرت التنمية الاقتصادية في بداية الأمر مرادفا للنمو الاقتصادي حيث كانت تعني الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير أن هذا المفهوم قد تطور تدريجيا لتصبح التنمية ذات أبعاد ثلاثة بعد اقتصادي وبعد اجتماعي وبعد بيئي، حيث يتطلب تحقيقها تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية للبلد. وبتطور مفهوم التنمية تطورت مؤشرات قياسها، فبعد أن كان قياس التنمية يعتمد على مؤشر وحيد تقريبا ظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية التي تساعد على تقييم ،وهو الناتج المحلي الإجمالي التنمية. و يمكن القول أن دور الدولة قد تطور أيضا بالتزامن مع التغيرات الحاصلة في أوضاع الدول الرأسمالية التي دعت في البداية إلى الاعتماد على آلية السوق واقتصار تدخل الدولة على بعض المهام كحفظ الأمن والعدالة والنظام، غير أن أزمة الكساد العظيم أدت إلى زيادة تدخل الدولة وتوسيع وظائفها. لتظهر بعد ذلك تيارات تدعو إلى تحقيق الانسجام بين القطاعين العام والخاص و فتح المجال لكليهما للمساهمة في تحقيق التنمية.

وقد بينت دراسة عوائق التنمية أن الدول النامية تشترك في عدة خصائص جعلتها تعاني من ظاهرة التخلف مثل النمو السكاني و ضعف المستوى التكنولوجي ونقص رؤوس الأموال وعدم تنويعها مصادرها الدخل والذي أوقعها في أزمة المديونية . وتعددت النظريات المفسرة لظاهرة التنمية، فقبل خمسينات القرن العشرين حاول المفكر ونعبر مختلف المدارس الاقتصادية إعطاء أفكار عامة لتفسير ظاهرة التنمية، وقد شكلت أفكارهم أساس النظريات التنمية بعد الخمسينات. وباستثناء نظرية التبعية التي ترجع التخلف إلى عوامل خارجية فإن جميع نظريات التنمية الاقتصادية ترى أن التخلف ذو أسباب داخلية مثل نقص الادخار أو ضعف التكنولوجيا أو ضيق الأسواق أو اختلال بنية وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن الاستراتيجيات الواجب إتباعها للخروج من التخلف و الأسباب التي، الإنتاج استطاعت من خلالها بعض الدول اللحاق بركب الدول المتقدمة قبل غيرها .

الفصل الثالث

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل طرحا يحتل أولوية على صعيد الاقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، بما في ذلك الجزائر، حيث حظيت باهتمام مخططي السياسة الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائرية، حيث أنها تساهم في الدخل الوطني بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة، و محاربة الفقر و استغلال الموارد المحلية، و على هذا الأساس اتخذت الجزائر العديد من الآليات و سياسات لدعم منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة و المقترحة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل الاقتصاد الوطني .

المبحث الأول: واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

رغم أن الانطلاقة الحقيقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لم تكن إلا في التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنها كانت متواجدة و لكن بصورة غير واضحة المعالم كما هي عليه الآن، فقد تكونت أغلبية هذه المؤسسات بعد الاستقلال و تطورت، ليس عل أساس تجربة مكتسبة، و إنما من خلال رؤوس الأموال المتأتية من التجارة و القطاع الخاص.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عموما يمكن تقسيم مراحل تطور هذه المؤسسات الى :

المرحلة الأولى(1963 -1980): خلال هذه الفترة، ركزت الجزائر على اختيار استراتيجية التنمية المعتمدةعلى مبادئ الاقتصاد الموجه و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي، و اعتماد سياسة الصناعات المصنعة و ما يرتبط بها من مؤسسات كبرى، باعتبارها رمزا للتطور التكنولوجي و النمو الاقتصادي و الاجتماعي، و نتيجة لذلك بقي القطاع الخاص قطاعا ثانويا مهشما، و هذا ما تؤكده قوانين الاستثمار الخاصة بسنتي (1963-1966)، حيث اهتم بمعالجة عدم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء تعلق الأمر بتعبئة رأس المال الوطني و الأجنبي، إما قانون الاستثمار لسنة 1966، فعلى الرغم من انه حاول تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية الشاملة، و بناء على ذلك اعتبر القطاع الخاص مكملا للقطاع العام، إلا انه ساهم في وضع قيود و عراقيل حالت دون تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك نظرا لتأكيده على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية في الاقتصاد، وكذا إلزام المشاريع الخاصة بالحصول على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية .

كما اعتبر القطاع الخاص خلال هذه المرحة قطاعا استغلاليا، و شددت عليه الرقابة بواسطة الضرائب التي تمنعه من التمويل الذاتي و تكبح تطوره من ناحية العدد و الإنتاج، إضافة إلى منعه من الاستيراد و التصدير، و لكن ذلك لم يمنع بعض التجار من توجيه رؤوس أموالهم نحو الاستثمار الإنتاجي، حيث وصل عدد المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاؤها سنة 1966 إلى 263مؤسسة توفر 10200 منصب شغل، و ارتفع العدد إلى 1086 مؤسسة سنة 1968، ثم 1434 مؤسسة سنة 1973.

المرحلة الثانية (1980-1988): منذ بداية الثمانينات، حاولت الدولة الجزائرية إحداث إصلاحات في الاقتصاد الوطني ف في ظل استمرار التوجه الاشتراكي، و قد تجسد ذلك في إطار المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) و الثاني(1985-1989)، بإتباع جملة من السياسات التي كان هدفها إعادة الاعتبار للقطاع الخاص و التراجع عن استراتيجية الصناعات المصنعة مقابل تشجيع الصناعات الخفيفة و المتوسطة، لذلك شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين التي كان لها اثر كبير على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أهمها:

قانون إعادة الهيكلة العضوية و المالية: حيث تضمنت عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية التي اقرها المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، تفكيك و تفتيت هياكل القطاع العام و الوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة إلى وحدات صغيرة الحجم، و بذلك انتقل عدد المؤسسات

الوطنية من نحو 150مؤسسة الى 480 مؤسسة سنة 1982 كما ارتفع عدد المؤسسات الولائية و البلدية إلى 504 مؤسسة ولائية و 1059 مؤسسة بلدية.

قانون الاستثمار الخاص: ساهمت الدولة من خلال إصدار القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21، و المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، في تمكين المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من بعض الإجراءات وهي:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات و المواد الأولية.

- الحصول على تصريحات محدودة الاستيراد و الاستفادة من نظام الاستيراد بدون دفع، غير انه و الى جانب الإجراءات التي استفاد منها القطاع الخاص، أدى هذا القانون إلى تعزيز بعض العقبات التي حالت دون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي:

- فرض الاعتماد الإلزامي للمشاريع الاستثمارية المعتمدة.

- تحديد سقف مالي للمشاريع الاستثمارية، لا يتجاوز 30مليون دج لنشاء الشركات ذات مسؤولية محدودة ارو بالأسهم، و 10مليون دج لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات تضامن .

- منع امتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد .

قانون استقلالية المؤسسات: أ ثبتت استراتيجية المؤسسات الكبرى التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة (1963-1988) فشلها، خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، و بذلك تعين القيام بإصلاحات عميقة و جذرية تهدف إلى تصحيح وضعية الاقتصاد، بإعطاء الاستقلالية للمؤسسات و تمهيد الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق[1] .

المرحلة الثالثة (1988-1994) : بعد تفاقم اللازمة الاقتصادية و المالية و الاجتماعية منذ سنة 1986، أصبح من الضروري البحث عن طريقة عمل جديدة، تمثلت في الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق القائم عل الانفتاح و تبني إصلاحات هيكلية عميقة في إطار التعاون مع المؤسسات النقدية و المالية الدولية، وقد أدى مسار الإصلاحات إلى ظهور العديد من القوانين التي شجعت على تنمية هذا القطاع حدد علاقة جديدة لحركة رأس المال مع الخارج بما في ذلك حرية إنشاء المؤسسات الاقتصادية و فروع البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية، كما دعمت الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار الوطني .

المرحلة الرابعة ما بعد 1994: أدى برنامج تفاقم ظاهرة المديونية، التي وصلت في سنة 1994 حدودا لا تطاق، إلى دفع الجزائر للتوجه إلى الهيئات النقدية و المالية الدولية، باعتبار العلاقة التي تربطها معها منذ سنة 1989، طالبة إعادة جدولة ديونها مع قبول إحداث تغييرات هيكلية عميقة في طريقة عمل اقتصادها و بذلك التزمت الحكومة الجزائرية بتطبيق تلك التغيرات من خلال توقيع سلسلة من الاتفاقيات تضمنت تنفيذ مجموعة من البرامج و هي :

[1] حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مكانتها الاقتصادية**، جامعة الوادي،05/06/ 2013 ، ص 5.

برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994/04/01-1995/05/31) و برنامج التصحيح الهيكلي (1995/03/31-1998/04/01) الذي تم الاتفاق بإنشائها مع صندوق النقد الدولي .

كما عملت الحكومة على إنشاء مجموعة من آليات الدعم لهذه المؤسسات مثل صندوق ضمان القروض (FGAR)، صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI PME)، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (AND PME)، و إلى جانب ذلك تم إنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يعتبر من العوامل المشجعة على تحسين مستوى الإنتاجية لدى هذه المؤسسات و الرفع من تنافسيتها في ظل المنافسة الدولية الحادة .

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نقوم باستعراض عدة احصائيات تتضمن تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، توزيعها حسب النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم: 03- 01 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2018)

السنة	2015	2016	2017	2018	نسبة التطور %
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	934569	1022621	1074053	1093170	9.42

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ارتفاعا في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة % 9.42، و هذا راجع الى تواصل الدعم و التشجيع المقدم من طرف الدولة لهذا النوع من المشروعات بالإضافة الى ارتفاع الحس المقاولاتي لدى الجزائريين و اتجاههم اكثر فاكثر نحو انشاء مؤسساتهم الخاصة.

الجدول رقم: 03- 02 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط (2015 - 2018)

القطاع	2015		2016		2017		2018	
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
الزراعة	5318	178	6130	181	6599	88	7068	100
الطاقة والمناجم	2557	4	2767	3	2887	3	2981	4
الاشغال العمومية	165108	22	174848	28	179303	23	185121	16
الصناعة	81348	133	89597	97	94930	80	99865	73
الخدمات	266544	101	302564	81	325625	73	348458	68
المجموع	520875	438	575906	390	609344	267	643493	261

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ انا المؤسسات الخاصة تمثل حصة الاكبر من المؤسسات العامة حيث احتل قطاع الخدمات لأكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم انشائها ثم يليه قطاع الاشغال العمومية، ثم قطاع الصناعة ثم يليه قطاع الزراعة المرتبة الاخيرة و هذا يبين عزوف اصحاب المشاريع الجزائريين عن التوجه للقطاع الفلاحي و تفضيلهم للقطاع الخدماتي و قطاع الاشغال العمومية الين يمنحان فرصا كبيرة للاستثمار و عائدات معتبرة .

المطلب الثالث: آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تعمل الجزائر جاهدة لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال سياسة متكاملة ، و في إطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار من خلال القانون رقم 01-18المؤرخ في 12ديسمبر 2001المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحديد أهداف رئيسية ولاسيما وضع ميكانيزمات وبرامج تهدف إلى ترقية هذا القطاع وجعله قادرا على المنافسة محليا وكذا دوليا، و تتمثل هذه الميكانيزمات فيما يلي :

1-آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك العديد من الهياكل و الآليات التي سخرتها الدولة الجزائرية لتنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا انه يعتذر ذكرها جميعا لذلك سيتم الاقتصار على ذكر أهمها فقط .

1-1- هيئات مرافقة المؤسسات : و تتمثل في وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و المؤسسات التي تقع تحت إدارتها و هي :

1-1- 1-المشاتل و حضانات الأعمال : تعتبر حاضنات الأعمال منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز بكل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، و شبكة من الارتباطات و الاتصالات بمجتمع الأعمال، و هي تدار عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أموال الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الملتحقة بها و التغلب على المشاكل تؤدي الى فشلها و عجزها عن الوفاء بالتزاماتها .

و يعرف المشرع الجزائر المشاتل بأنها :مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تأخذ ثلاثة أشكال هي : المحضة، ورشة الربط و نزل المؤسسات .

- **المحضة :** و هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات
- **ورشة الربط:** و هي تختص بالتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات :** يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

كما حدد المشرع أهداف هذه المؤسسة و الوظائف المكلفة بإنجازها، و التي تصب في إطار تقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يخص توفير الأماكن لإنشائها و تقديم الخدمات لها[1].

2-1 مراكز التسهيل: و هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري ، تتمتع بشخصية معنوية و الاستقلال المالي، و على غرار الحاضنات ، تمثل مراكز التسهيل هياكل دعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لكنها تختلف عنها من حيث أهدافها، و التي تشمل ما يلي:

-تطوير ثقافة التقاول.
- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات و المقاولين .
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات و توسيعها و استردادها .
- إنشاء فضاء للالتقاء بين عالم الأعمال و المؤسسات و الإدارات المركزية أو المحلية و شركات الاستشارة و مؤسسات التكوين و الأقطاب التكنولوجية ، الصناعية و المالية .
- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني و الدولي .

3-1المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جمعياتها المهنية من جهة و السلطات العمومية من جهة أخرى ، و هو يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و من مهامه :
- ضمان الحوار و التشاور الدائم بي السلطات العمومية و الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين حول المسائل المتعلقة بالتطور الاقتصادي و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تشجيع و ترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة .

[1] فتحي وردية ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري**، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، ص 287.

- جمع المعلومات من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل من اجل إعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع .

2-الهياكل المتعلقة بتوسيع دائرة الاستثمار:

تضم هذه الهيكل كل من:

2-1-الوكالة الوطينة لدعم و تشغيل الشبابب(L'ANSEJ):استحدثت هذه الوكالة بموجب مرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08،ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ، و يتولى متابعة نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل و هي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و لها فروع جهوية و محلية و من مهامها .

-تقديم الدعم و الاستشارة للشباب المقدمين على إقامة مشاريع، و متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريعهم طيلة فترة تنفيذها .

- تزويد المستثمرين بكل المعلومات المتعلقة بممارسة نشاطهم سواء في الجانب الاقتصادي و التقني و التشريعي او التنظيمي.

- السهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة و مستمرة لضمان التشغيل و تحقيق المداخيل لأصحابها من جهة، و استرداد الديون خلال الآجال المحددة من جهة أخرى و من اجل تحقيق أهدافها، و المتمثلة في التخفيف من حدة البطالة بين فئة الشباب و الاستفادة من كفاءتهم و خبرتهم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عملت الوكالة على استحداث مجموعة من المزايا الموجهة للشباب المقاول، ي شكل إعانات مالية و جبائية، لكن النتائج المسطرة لم تكن كما كان مسطرا لها .

2-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):أنشئت هذه الوكالة سنة 2001، بموجب المرسوم رقم03/01 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، لتحل محل وكالة ترقية و دعم الاستثمار (APSI)،المنشاة سنة 1993، بعد فشلها في ترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هي تضم مهام ووسائل كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و وكالة ترقية و دعم الاستثمار في إطار هيكل موحد، و التكفل بكافة المستثمرين الوطنيين و الأجانب و تمكينهم من تنفيذ مشاريعهم ، كما تستفيد من مجموع الوسائل و الخبرات المكتسبة لدى هاتين الوكالتين و الجديد في هذه الوكالة هو تواجدها على المستوى المحلي ، و ذلك للتخفيف من عبء التنقل للجزائر العاصمة من جهة، و حتى تكون قريبة من مكان تواجد المستثمر لتسهيل حصوله على المعلومات اللازمة ز متابعة ملف الاستثمار من جهة أخرى .

2-3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (AND PME) : في إطار مواصلة السعي لتطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في 2005/05/03، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تتولى تنفيذ المهام التالية[1]:

- تطبيق الاستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

[1] موسى البشير، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضمان متابعة سيره .

- تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف و تغيير النشاط .

- إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- جمع و استغلال و نشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3- آليات الدعم المالي :

3-1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR : أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي
رقم 02-373المؤرخ في / 2002 11/ 11بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18المؤرخ في / 2001 12/ 12والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و هو يهدف الى تسهيل حصول هذه المؤسسات على القروض البنكية قصيرة الاجل لمواجهة مراحل انطلاقها و توسعها، و ذلك من خلال الاتفاق مع البنوك على تعويضها في حالة عجز هذه المؤسسات على التسديد في الآجال المحددة .

3-2-صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي ل 2004/04/19، بهدف تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في إطار تمويل استثماراتها الإنتاجية، خلال مراحل إنشائها، توسعها و تجديد تجهيزاتها، تتكون مخصصاته من مساهمات الخزينة العمومية و البنوك العمومية و يقدر راش ماله ب 30 مليار دج .

3-3- صندوق رأس مال المخاطر : و يعرف أيضا بشركة رأس مال المخاطر و في دول أخرى شركة رأس مال الاستثمار، و قد ظهر هذا النوع من الشركات في الخمسينيات في الولايات المتحدة الأمريكية لتلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم انتشر في العديد من الدول الأخرى .

و في الجزائر تأسس في 2004 برأسمال 3.5 مليار دج ممول بالتنسيق بين الخزينة العمومية و الهيئات المصرفية بهدف تسهيل حصول الشباب على القروض و تتمثل مهامه في :

- تمويل إنشاء و توسعة المشروعات مقابل عوائد مؤجلة الى ما بعد الاستثمار ، ذلك أنا هذه الشركات تقوم على المشاركة و المضاربة ، حيث تقدم تمويلا من دون ضمان العائد و مقدار هو هي بذلك تخاطر بأموالها وفق آلية المشاركة في الغنم و المغرم .

- رصد الطاقات المالية المتاحة خاصة لدى البنوك ، و العمل على إشراكها في تمويل المشاريع المقترحة .

- مساعدة المشروعات الجديدة في إدارتها بما يحقق تطورها و تجنب العثرات التي يمكن أن تتعرض لها، خاصة في المراحل الأولى للتشغيل .

- متابعة و مراقبة تنفيذ المشروعات لضمان سلامة الانجاز.

2-برامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لتمكين المؤسسات الصغيرة المتوسطة من مواجهة التحديات الراهنة على المستويين الداخلي و الخارجي ، قامت السلطات العمومية بمجموعة من برامج الدعم منها :

2-1-برنامج الإنعاش الاقتصادي : يعد وسيلة لتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إحداث الكثير من الأنشطة و القيام باستثمارات متنوعة، و قد شمل غلافه المالي 2 مليار دج على امتداد ثلاث سنوات (2004-2001) لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية، و 2 مليار دج لتمويل إصلاح و عصرنه المناطق الصناعية و مناطق النشاط، كما تضمن هذا البرنامج بعض السياسات المرافقة التي تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات و توفير شروط إنتاج فعال للاستثمارات التي شرع فيها ،و أكد على ضرورة تطبيق الإصلاحات العاجلة ، و هي :

- ضرورة حماية بعض الفروع، و ذلك من خلال الشروع في تدابير إلغاء الرسم النوعي الإضافي و القيمة المحددة إداريا للسلع التي لا تنافس الإنتاج المحلي منافسة كبيرة، و منع تصدير المواد الأولية التي يمكن تنميتها و استغلالها محليا.

- الاقتطاعات الإجبارية، و ذلك بتخفيض بعض الرسوم كالرسم على النشاط المهني و تحويل المنح العائلية تدريجيا نحو صندوق الضمان الاجتماعي .

- دعم قدرات استقلال المؤسسات من خلال تطبيق بعض الإجراءات التنظيمية، كتجديد أسعار الطاقة و الماء للمؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة .

2-2برنامج ميدا لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو متوسطي، وقد شرع في تنفيذه في سبتمبر 2002، بغلاف مالي قدره 62.9 مليون ارو ساهم فيه الاتحاد الأوروبي ب 57 مليون ارو، و الحكومة الجزائرية ب 3.4 مليون ارو، ز يتمثل الهدف العام في لهذا البرنامج في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من خلال تقديم الاستشارة و التكوين، و ذلك لضمان مشاركتها أكثر في إحداث النمو الاقتصادي و الاجتماعي، أما الأهداف الخاصة فتشمل:

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و تمكينها من مواجهة متطلبات اقتصاد السوق

- المساهمة في تمويل أفضل للاحتياجات المالية لهذه المؤسسات.

- مساعدة هذه المؤسسات في الحصول على المعلومات المهنية .

- تحسين المحيط التنظيمي و المؤسساتي .

و يتدخل هذا البرنامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي لا يقل عمرها عن ثلاث سنوات،

و تشغل من 10الى 250 عاملا، و تملك سجلا تجاريا، و هو لا يقتصر على مؤسسات القطاع الصناعي، بل يشمل تلك التي لها علاقة غير مباشرة بالصناعة كما يمكن ان يتدخل بشكل غير مباشر لضمان قروض هذه المؤسسات لدى البنوك.

3-2 - البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن عملية التأهيل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الهدف منها تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، خاصة في ضل عولمة المبادلات و ترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية، و هي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب، بل تتعدى ذلك الى المحيط الاقتصادي ككل[1] .

ولتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لمسايرة التطورات الحالية و النهوض بها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات بقيمة 1 مليار دج سنويا، امتد إلى غاية سنة 2003، و تتمثل أهدافها الأساسية في :

- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات تسمح بالتعريف عن قرب على خصوصيات كل ولاية كل فرق نشاط ، و سبل دعم المؤسسات بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة و قدراتها حسب الفروع .

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، و ذلك بالتنسيق الفعال بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكونات محيطها القريب .

- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة و مخطط تأهيلها .

- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، خاصة المتعلقة بترقية المؤهلات و تحسين مستوى الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير و مخططات التسويق، و الوصول إلى معايير الجودة العالمية (الايزو).

و تجدل الإشارة إلى أن عملية التأهيل اختيارية و المؤسسات ليست مجبرة على تنفيذها، كما انها تخضع للكثير من الشروط .

و نظرا لان نتائج البرنامج السابق لم تكن في المستوى المطلوب، قامت الحكومة الجزائرية بإطلاق برنامج وطني آخر في 2007 و الذي يهدف إلى تأهيل 6000 مؤسسة صغيرة و متوسطة .

استنتاج :

كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية عبارة هن تركة استعمارية بعد استقلال الجزائر لتمر بعدة مراحل و فترات، حاولت فيها الدولة الجزائرية تدعيمها و ذلك بسن القوانين و الاطر التي تحسن من مناخ الاستثمار في هذا المجال و لعل سنوات الألفيات كانت اهم فترات تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك

[1] مرزوقي نوال، **معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و14000**،رسالة ماجستير، جامعة سطيف،2009-2010، ص 43.

اصبحت محورا هاما من محاور الاقتصاد الوطني، مما جعل الدولة الجزائرية تتخذ اجراءات تدعم و تطور هذا القطاع.

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تزايد هذا الدور جعلها محل اهتمام من قبل جميع الدول.

المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية .

يرجع الهدف من هذا المطلب هو معرفة توجه نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أي ه تساهم في تنمية الصادرات و الواردات أم نشاطها يتركز فقط على السوق الداخلية أي تحقيق الاكتفاء الذاتي.

لتحيل بعض مؤشرات التجارة الخارجية يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم : 03-03تطور الميزان التجاري في الجزائر 2015-2018

	2015	2016	2017	2018
الواردات	51702	46727	46057	46197
الصادرات	34668	28883	37191	41168
الميزان التجاري	-17034	-17844	-10868	-5029

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم افريل2019 ص 37

الشكل رقم : 03-01 تطور التجارة الخارجية من 2015-2018

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل ان ميزان التجارة الخارجية الجزائري مقارنة بين سنتين 2017 و 2018، هناك زيادة طفيفة جدا في الواردات بنسبة 0,30 من 46057 مليار دولار امريكي الى 46197 مليار دولار امريكي، اما بالنسبة للصادرات نلاحظ زيادة الصادرات بنسبة 16,19 من37191 مليار دولار امريكي الى 41168 دولار امريكي.

النتائج الاجمالية التي تم الحصول عليها من حيث التجارة الخارجية تظهر ان الجائر سنة 2018، سجلت عجزا في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية و المجلات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية، ان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة سيتم الاعتماد فيها على مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط الذي تنشط في الطابع القانوني الذي تنتمي إليه .

و يمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة حسب مجال النشاط في الجدول التالي:

الجدول رقم: 03-04 تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاعين العام و الخاص في القيمة المضافة بين 2015-2017

السنوات	القطاع القانوني				المجموع	
	القطاع العام		القطاع الخاص			
	VA	%	VA	%	VA	%
2015	1313.36	14.23	7924.51	85.77	9237.87	100
2016	1414.65	14.23	8529.27	85.77	9943.92	100
2017	1291.14	12.775	8815.62	87.225	10106.7	100

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم ابريل 2019 ص33

شكل رقم: 03- 02 تطور القيمة المضافة 2015- 2017

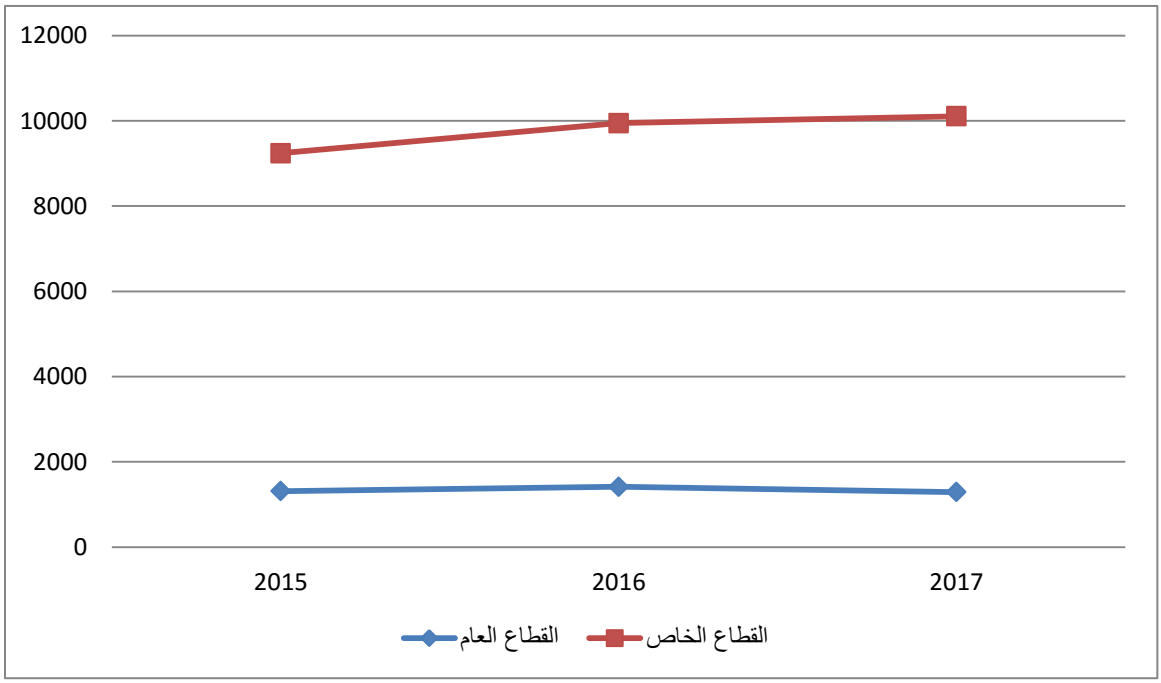

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ ان القطاع الخاص يساهم في الناتج المحلي الخام افضل من القطاع العام، حيث حققت المؤسسات الصغيرة المتوسطة الناشطة في القطاع الخاص نموا مستمرا بنسبة مساهمة وصلت الى حوالي 87,225 سنة 2017، على عكس القطاع العام الذي يشهد انخفاض مستمرا في مؤشراته.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل الجديد، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، و يلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة و النامية، فمع اضطراب الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة، و يمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم : 03- 05 تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاعين العام والخاص في التشغيل 2015-2018

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		2015		2016		2017		2018	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المؤسسات الخاصة	الاجراء	1393256	58,75	1489443	58.02	1557782	58,66	1594614	58,53
	ارباب العمل	934037	39.40	1022231	40.23	1074236	40,45	1107453	40,65
المجموع		2327293	98.16	2511674	98.86	2632018	99,12	2702067	99,19
المؤسسات العمومية		43727	1.8	29024	1.14	23452	0,88	22 197	0,81
المجموع		2371020	100	2540698	100	2655470	100	2 724 264	100

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم أفريل 2019 ص 15 .

انطلاقا من الجدول اعلاه يتضح ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في زيادة مناصب الشغل بالتوازي مع الزيادة في عددها، هذا فيما يخص القطاع الخاص الذي عرف نسب نمو من سنة الى اخرى، حيث ساهم في زيادة عدد مناصب الشغل المصرح بها، ففي الفترة ما بين 2017 و 2018، زاد 36832 منصب شغل في قطاع الاجراء، و33217 منصب في قطاع ارباب العمل، في حين ان القطاع العام يتراجع فيه عدد مناصب الشغل

نظرا للتناقص المستمر في عدد مؤسساته، الامر الذي جعله يتسبب في تزايد معدل البطالة، ففي الفترة المذكورة نقصت مناصب الشغل ب 1255 منصب .

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة و المقترحة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عملت الدولة الجزائرية على تطوير و تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمجابهة مختلف المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع و تحسين المحيط العام لهذا القطاع .

المطلب الأول: أهم العراقيل و الصعوبات التي تواجه هذا القطاع

رغم وجود المنظومة المؤسسية التي سخرتها الجزائر من اجل دعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من عدة صعوبات و عراقيل على عدة مستويات، و التي تحد من فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و سوف نذكر أهمها في النقاط التالية [1]:

1. الصعوبات الإدارية:

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات والصغيرة و المتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالرتين الممل و البيروقراطية، فالكثير من المشاريع عطلت كون أن نشاطها يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما و تنفيذا و من الأسباب الكامنة وراء ذلك:

- مشكلة الدهنيات إذ أنها لم تتهيأ بعد لهضم و استيعاب و فهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات، و من ثم التعامل معه وفق متطلباته .

- سرعة حركة التقنين و إنتاج النصوص لم تسايرها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية، فالآجال المتوسطة لانطلاق مشروع جزائري تقدر ب 05 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و حسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فان مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 06 أشهر و 03 سنوات و ذلك حسب طبيعة النشاط في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا من يوم واحد إلى 24 أسبوع، و في البرازيل بين 04 و 07 أسابيع، و بين أسبوع و 26 أسبوع في اسبانيا، أما في السويد فيستغرق بين 02 و 04 أسابيع .

2. الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي :

إن مسالة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر و طرق الدفع، و التسوية القضائية، من أهم المشاكل التي تواجه نمو و تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالحصول على عقد الملكية و الإيجار يعد أمرا أساسيا للحصول على تراخيص المكملة الأخرى ، فحسب دراسة قام بها البنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على

[1] بن راشد عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"الواقع و التحديات "**، جامعة جيجل، 2018، ص-227 .

الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تطول فترة انتظار المستثمر على العقار الصناعي لتتراوح هذه المدة بين 03 و 05 سنوات.

فسوق العقارات في الجزائر لازالت رهينة للعديد من الهيئات مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الوكالات العقارية حيث أنها عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يرجع ذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية، إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و غيره .

3. الصعوبات المتعلقة بالتمويل:

من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد مشكلة التمويل، مثلا على مستوى دول الاتحاد أوروبي نجد 21 من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل، الحصول على التمويل اللازم يعتبر أشكالا حقيقيا يحد من تطور هذا القطاع، و ذلك يرجع الى جملة من الأسباب أهمها :

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من اجل الحصول على التمويل اللازم.

- تعقد و تعدد إجراءات الحصول على القروض مما يجعل المستثمرين يحجمون عن أقدام على تجسيد مشاريعهم على ارض الواقع .

- نقص الخبرة التنظيمية و الإدارية للمعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة و من جهة أخرى نجدهم يتجنبن التعامل مع البنوك نظر لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الفائدة مطبقة .

4. الصعوبات المتعلقة بالتسويق :

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة و النشاط الذي تمارسه، و من بن هذه الصعوبات نذكر:

- انخفاض الإمكانات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لها، نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية عن السوق و أذواق المستهلكين .

- عدم

توفير الدعم و الحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات المستورة خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بإنتاج سياسة الإغراق.

- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية و الإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.

- اختيار مستهلك للمنتج المستورد على حساب المستورد المحلي.

5. الصعوبات المتعلقة بالرسوم الجمركية :

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات جمركية تحد من سيرورة نشاطها، حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء و التعقيد مما يجعل العديد من السلع حبيسة للموانئ لعدة شهور ذ، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة التي تعتمد في عمليتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي[1] .

المطلب الثاني: دور السياسات و برامج الحكومية في دعم و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كما رأينا سالفا تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جملة من العراقيل التي تعيق مسيرتها، و نظرا لأهمية هذا القطاع قامت الجزائر بجملة من برامج لتنمية هذه المؤسسات و زيادة تنافسيتها، كما قامت بإنشاء العديد من الهيئات لتمويلها.

برامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك جملة من البرامج تسعى لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل تنافسيتها ، يمكن إجمالها فيما يلي:

- البرنامج الوطني لترقية التنافسية الصناعية المسطرة من طرف وزارة الصناعة.
- برنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية,

و هذه البرامج كلها تهدف إلى زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيلها لتواكب نظيرتها في الدول المتقدمة و خصوصا في ظل الشراكة الأورو متوسطية، و أهم هذه النقاط التي تهدف إليها هذه البرامج يمكن استخلاصها فيما يلي :

- تبني أنظمة تسيير جيدة لهذه المؤسسات أمر ضروري لتحقيق التقدم.
- تقوية و تحسين مستوى الموارد البشرية، سواء من خلال التأطير الجيد أو من خلال تبني سياسة التكوين .
- الإدراك الجيد لظروف السوق و موقع المؤسسة .
- تطبيق استراتيجية للتطوير و التنمية .
- البحث المستمر لتحقيق الإبداع و التجديد.
- خلق هيئات لدعم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تحسين التنافسية و الشراكة وتقديم الضمانات على قروض المقدمة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في القطاع الخاص نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية .

[1] بن راشد عماد الدين، **المرجع نفسه**، ص 218.

- إنشاء بنك معلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كان هذا عن أهم الأهداف التي جاءت بها برامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا من خلال تحسين مستوى أدائها و تعزيز مكانتها في الاقتصاد[1].

المطلب الثالث: إجراءات تحسين المحيط العام للنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. حماية الطاقات الموجودة و المحافظة عليها :

من الاجراءات المتخذة لتحقيق القيود التي كانت تخنق المؤسسات:

- تخفيض نسبة الفوائد البنكية لإحداث استقرار على المستوى الاقتصاد الكلي .
- انخفاض معدل التضخم إلى مستويات ملائمة لاحتياجات الإنعاش الاقتصادي.
- تخفيض ضرائب الربح على الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي .
- تكوين جهاز فعال يقوم بتشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- توسيع مجال حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على قرض.
- إنشاء لجنة وطنية وهيئات لحماية المنتوج الوطني .
- وضع تعديلات على الرسوم الجمركية و القيم الإدارية.

2. ترقية الاستثمار

قيام السلطات برفع الحصار على القطاع الخاص ومنحه فرص لإدماجه في النشاط الاقتصادي

- مركزية الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية .
- تسهيل الحصول على وثائق لإنجاز المشاريع.
- منح قرارات الاستفادة من الامتيازات الخاصة بالمشاريع.

3. نطاق الجهاز المحفز للإنعاش الاقتصادي

رغم الإصلاحات العميقة التي تركز على تحسين وتنظيم وترقية الاستثمارات لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا مازالت هناك صعوبات تحد من فعالية هذه الإجراءات المتخذة نذكر منها:

- غياب المعلومات المؤكدة و الفعالة حول القطاع.
- الغياب التام بين السلطة و المؤسسات.
- عدم تطبيق الإجراءات المقترحة خلال الإصلاحات.
- عدم استقرار الجهاز الجبائي و الإجراءات المرافقة له.
- عدم انتقاء المعلومات الصحيحة و اللازمة لتسهيل عملية اتخاذ القرار.
- عدم احترام الالتزامات المنصوص عليها في القانون في مجال الاستثمار.

[1] ضحاك نجية، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، جامعة الشلف ،18/17 أفريل 2006، ص 5.

- ارتفاع التكاليف في عملية الإنعاش الاقتصادي التي أصبحت عبء على الدولة [1].

[1] فتحي وردية ،**مرجع سابق** ، ص 58 .

خلاصة:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور مستمر من حيث عددها و التشريعات و القوانين المنظمة و المرافقة لها و ذلك بعد ما كانت في فترة ما بعد الاستقلال لا تحظى باهتمام كبير من قبل الدولة، هذا إن دل على شيء إنما يدل على إدراك الدولة الجزائرية لأهمية هذه المؤسسات و دورها في التنمية الاقتصادية الشاملة و ما لها آفاق واعدة في المستقبل، و بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من إرادة سياسية لتطوير هذه المؤسسات و إلى ما تملكه من مؤهلات و موارد طبيعية و بشرية هائلة، يكفي أن تقوم الدولة الجزائرية بخطوات جدية و تكميلية لما قامت به من نهوض بهذا القطاع من اجل تحقيق التنمية الشاملة، و من اجل تدعيم قدراتها على الصمود أمام الظروف الاقتصادية المقبلة عليها الجزائر و المتمثلة في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة .

عند الحديث عن الوسائل التي تمكن من نهوض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في اقتصاد الجزائر فانه يجب التنويه إلى أن للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة دور في الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي و منافسة المنتوج المحلي.

خاتمة عامة

ان موضوع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر موضوع الساعة نظرا لمرونته و استيعابه لجميع الانشطة و لما يحمله هذا القطاع من آفاق اقتصادية و اجتماعية فهو محرك اساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ساهم في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة و النامية كونه قطاع استراتيجي يساهم في القضاء على مختلف المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.

بذلت الجزائر جهود للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من خلال انتهاج اجراءات تساهم في توفير المناخ الملائم و البيئة المناسبة لمزاولة انشطة هذا القطاع و استمرارها ان مجمل هذه القطاعات تهدف الى زيادة وتيرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لضمان الدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية توفير و استحداث مناصب شغل و تخفيض معدلات البطالة اضافة الى الرفع و التنويع من الصادرات و التقليص من الواردات و نجد ان الجزائر نجد ان الجزائر استحدث عدة اجراءات و برامج تساهم في زيادة انشاء هذا النوع من المؤسسات و مناصب الشغل من خلال انشاء مراكز التسهيل و حاضنات الأعمال بالإضافة الى هيئات و صناديق تدعم و تسهل هذه العملية .

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

فرضية صحيحة لان المؤسسات ص وم لا تحتاج رأس مال كبير و تقنية متطورة حتى إن تسييرها وإدارتها جد بسيطين

الفرضية الثانية:

تبرز هذه الدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار و ما يحققه من تعظيم للقيمة المضافة، كل ذلك بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية حيث تمثل نحو 80-90% من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، بالإضافة إلى مساهمتها في التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام.

الفرضية الثالثة:

أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا لا يستهان به ، وقد أصبح ذلك خاصة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات حيث عملت السلطة العمومية على توسيع مجال تدخل هذه المؤسسات بإتباع سياسات خاصة لإدماجها أكثر في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فقدم تم وضع إجراءات تنظيمية جديدة سمحت للمتعاملين الاقتصاديين (جماعة / محلية /خواص) بتطوير وتنمية الامكانات المتاحة بإنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية .

نتائج البحث:

ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم وجود مفهوم موحد، بل هي عبارة عن نسيج غير متجانس من المؤسسات ذات أنماط مختلفة ومتعددة حسب الأنشطة التي تمارسها، إنتاجية، خدمية أو فلاحية، كما تختلف خصائصها، ومستوى التكنولوجيات المستعملة، وما يميز هذه المؤسسات أذا قد تنتمي إلى القطاع

الرسمي، كما قد تنتمي للقطاع غير الرسمي كما هو حال المؤسسات المصغرة جدا والصغيرة خاصة في الدول النامية.

- ولقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاعتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة، وهذا لقدرتا المتميزة في توفير مناصب الشغل، وخلق الثروة مما يساعد على محاربة مشكلتين رئيسيتين تعاني منها خاصة الدول النامية البطالة والفقر.

- كما أن عد فضائل هذه المؤسسات لا يعني إهمال الدور الذي تلعبه المؤسسات الضخمة في تطوير وتنمية الاقتصاد، بل لا بد من الإشارة إلى التكامل الصناعي بين هذين النوعين من المؤسسات، حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع وتنويع النسيج الصناعي، وقدرتا على الابتكار والتخصص في مجالات دقيقة تساعدها على تجهيز المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها بتكاليف أقل من تكاليف إنتاج نفس السلع والخدمات من طرف المؤسسات الكبيرة.

- إن الهدف الذي تسعى إليه برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو رفع مستواها إلى المستوى المطلوب ودعم تنافسية هذه المؤسسات التي تتطور حاليا في سياق الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الشرسة، فبتأهيل المؤسسات وتطويرها وترقيتها نخلق ظروفا مواتية لتنمية اقتصادية قوية ودائمة وظروفا مساعدة لتوفير مناصب شغل وبالتالي القضاء على حدة البطالة.

– تعتبر برامج التأهيل التي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع وتطوير كفاءة قدرتا ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات المادية واللامادية المقدمة من طرف الجهات الوصية، إلا أن النتائج المحققة من خلال هذه البرامج هي ضعيفة مقارنة بأهمية هذه البرامج في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- على الرغم من كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال هذه الأخيرة تواجه العديد من العراقيل التي تعيق التطور المتسارع لهذه المؤسسات أهم هذه المشاكل ما يتعلق بطرق التمويل، ومشاكل العقار الصناعي، بالإضافة إلى عدم توفر بنوك معطيات اقتصادية عن القطاع، كما أنه بالرغم من الخروج من مرحلة الاقتصاد الإداري لا تزال ظاهرة البيروقراطية من أهم مميزات الإدارة الجزائرية.

كل هذا يعتبر من بين أسباب عزوف الاستثمار الخاص في الجزائر على الرغم من الأهمية التي تكتسبها السوق الوطنية.

التوصيات المقترحة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- محاولة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الارتقاء بطرق التسيير حسب التقنيات الحديثة مما سيدفع البنوك بنوعيها العمومية و الخاصة لتطوير خدماتها بما يتماشى مع مستوى المؤسسات.
- محاولة تطوير و تنويع المنتجات البنكية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استحداث طرق تمويل عصرية.

- خلق مناخ نظيف و مناسب (سياسي، اقتصادي، اجتماعيا، قانونيا) لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تسهيل الاستثمار فيه.
- مضاعفة الجهود للتقليل من البيروقراطية و الفساد البنكي و فتح الباب أمام الصغار المستثمرين .
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها ، و تحسين الاداءات البنكية في معالجة ملفاتها .
- ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- بناء الربط و التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تخفيض الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموما و التي تعمل في التكنولوجية المتقدمة خصوصا.
- تخفيف العبء الجمركي لحماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الرفع من قدراته التنافسية و تشجيع الاستثمار.
- العمل على دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تقديم تسهيلات للمستثمرين و تشجيعهم للاستثمار في الجزار ، بالتحديد الإجراءات المالية و الإدارية و ذلك من خلال وصف دقيق للمهام و الصلاحيات .
- توسيع إمكانيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك من خلال تقديم المزيد من الحوافز التشجيعية،و منحها تسهيلات بمنح قروض دون فوائد، أو بفوائد منخفضة و إعفاءات جبائيه باعتبار إن هذا القطاع يوفر مناصب عمل دائمة .
- تفعيل الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي أو ما يعرف بالنشاط الاقتصادي غير الرسمي او غير المهيكل، باعتباره يحتل مكانة هامة في السوق ، ما من شانه تهميش دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- توفير المناخ الملائم للاستثمار لاسيما على المستوى المحلي .
- تفعيل دور هيئات الدعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين أدائها.

أفاق الدراسة:

فيما يخص آفاق هذه الدراسة و للتعمق اكثر في الموضوع و الالمام به يمكننا طرح المواضيع التالية:

- الراس المال الاستثماري كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- خطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- انشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

اولا: الكتب

- احمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية و التوزيع، 2001.

- حربي محمد موسى، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان، طبعة ثانية، 1997.
- خالد مصطفى قاسم، **ادارة البيئة و التنمية البيئية**، جامعة الدول الغربية، القاهرة، 2007.

- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، 2013.

- عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2003.

- فرانسوا بيرو، **فلسفة التنمية الحديدية**، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1983.

- محمد صلاح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر، عمان، الاردن ،طبعة أولى، 2010.

- محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية**، مطبعة البحيرة، مصر، 2008.

- مدحت قرشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- نجيب ابراهيم، **أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، 2006.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

- حكيم شبوطي،" **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007 _2008.

- ضحاك نجية، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر جامعة الشلف،18/17 أفريل 2006.

- محمد صالح زويتة، "**اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

- هواري يرمقران، " **اثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، سنة 2016/2015، جامعة تلمسان.

ثالثا: المجلات

- الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث2016، العدد 16.

- شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الثالث جوان 2008.

- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم: **"دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2005.

- محمد ناصر، **التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، 2010.

رابعا: التقارير

- تقرير اللجنة العالمية للبيئة، الامم المتحدة نيويورك، 1978.

- تقرير هيئة الأمم المتحدة الخاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

خامسا: القوانين و مراسيم

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المادة 4، 5، 6.

سادسا: الملتقيات

- بن موسى البشير، **استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كآلية لدعم التنمية المستدامة على مستوى التشغيل و البيئة**، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-2013/05/06.

- حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها الاقتصادية**، جامعة الوادي، 2013/06/05.

- فتحي وردية، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري**، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

- ياسر عبد الرحمان، **براشد عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و الكبيرة في الجزائر (الواقع و التحديات)**، جامعة جيجل _ الجزائر ، العدد 3 جوان 2018 .

الملخص:

تهدف دراستنا الى التعريف بالمؤسسات ص وم والتنمية باعتبارهما أحد أهم المفاهيم والركائز في الاقتصاد الحديث ولهذا استخدمنا في دراستنا كلا من المنهجين الوصفي الذي يعتمد على المادة العلمية المستقاة من جملة من المراجع الموثوقة و المنهج التحليلي في تحليل معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترجمتها الى جداول وأشكال بغية الخروج بمجموعة من النتائج التي كان أبرزها التأثير الكبير للمؤسسات ص و م على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر رغم ما تعانيه من مشاكل في التمويل والعقار...

ولهذا يستحسن من القائمين على هذا المجال توفير رعاية أكبر للمؤسسات التي كللت بالنجاح في مسيرتها لتكون أنموذجا لغيرها والعمل على مساعدة ودعم ومرافقة ومتابعة المؤسسات الناشئة أو تلك التي تجد مشاكل في بدايتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات ص و م، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

abstract

Our study aims to introduce SMEs and development institutions as one of the most important concepts and pillars in modern economics. That is why we used in our study both descriptive approaches that depend on the scientific material drawn from a number of reliable references and the analytical approach in analyzing the data of the Ministry of Small and Medium Enterprises and translating them into tables and figures in order to Coming out with a set of results, the most prominent of which was the great impact of the S&M institutions on achieving economic and social development in Algeria, despite the problems it suffers from in financing and real estate...

That is why it is advisable for those in charge of this field to provide greater care to the institutions that have succeeded in their march to be a model for others, and to work to help, support, accompany and follow up on emerging institutions or those that find problems in their beginning.

Key words: SME, Economic Development, Algeria.